دولة ليبيا

وزارة التعليم

جامعة افريقيا للعلوم الانسانية والتطبيقية

قسم المحاسبة

**بحث بعنوان:**

**مدى دور اهمية نظم الرقابة الداخلية في المحافظة على الممتلكات**

**بحث مقدم إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة**

**"دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع السبعة"**

**إعـــــــــــــــــــــــداد الطالب/**

محمد مبروك حسين

رقم القيد 21411022

 **تحت إشراف**

**د. عبدالحميد الزايدي**

**فصل الدراسي ربيع 2018**

بِسْمِ الله ِالرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

 وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ

صدق الله العظيم

 **(سورة التوبة: الآية105)**

الإهــــداء

إلي كل من أضاء بعلمه عقل غيره
أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه
فأظهر بسماحته تواضع العلماء
وبرحابته سماحة العارفين.

**الباحث**

**شكر وتقدير**

أتقدم بالشكر الأول إلي الله سبحانه وتعالى الذي منحني هذه القدرة علي إنجاز هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلي دكتور المشرف على البحث (**عبدالحميد الزايد**) الذي كان لها دور كبير في إنجاح هذا العمل وذلك من خلال ملاحظاتها وتوجهاتها وحرصها الدائم علي أن يخرج هذا المشروع بأحسن صورة.

كما أقدم شكري بأسمى آيات الشكر والعرفان إلي كل من ساهم ولو بكلمة في إنجاح هذا العمل.

**الباحث**

**الخلاصة البحث**

تناول هذا البحث موضوعاً من الموضوعات الهامة التي تحظى بأهمية كبيرة؛ ألا وهو مدى دور أهمية نظم الرقابة الداخلية في المحافظة على الممتلكات، كما هدفت هذا البحث إلى التعرف على نقاط الضعف والقوة في النظام المطبق داخل المصرف، التأكيد على دور نظام الرقابة في المحافظة على ممتلكات المصرف، وتم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: مدى دور اهمية نظم الرقابة الداخلية في المحافظة على الممتلكات، وبناءًا على طبيعة البيانات الأولية اللازمة للدراسة، وعلى طبيعة المناهج المتبعة في الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، قام الباحثان بتصميم استبيان خصيصا لهذه الدراسة، معتمد في ذلك على الإطار النظري وعلى بعض الدراسات السابقة التي ذات صلة بموضوع الدراسة وتوصل البحث إلي النتائج من أهمها أنه توجد مشكلات تحول دون تحقيق نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف لاهدافها الخاصة بالمحافظة على الممتلكات. لا تتوفر المقومات الرئيسية في نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف للمحافظة على ممتلكاته.

 وتوصل البحث إلى عدة توصيات من أهمها - ضرورة زيادة الاهتمام بتطوير مهارات العاملين في مجال الممتلكات والرقابة عليها من خلال التدريب المستمر الذي يساعد في رفع مؤهلات ومهارات وخبرات العاملين، والاهتمام برفع الوعي لدى العاملين حول ثقافة الرقابة وأهمية المحافظة على المال العام وذلك من خلال )المحاضرات، الندوات، المؤتمرات).

**فهرس المحتويات**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ر.م** | **الموضوع** | **رقم الصفحة** |
| 1 | الآية القرآنية | أ |
| 2 | الإهداء | ب |
| 3 | الشكر والتقدير | ج |
| 4 | ملخص البحث | د |
|  5 | قائمة المحتويات | ه |
| 6 | فهرس الجداول | ز |
| 7 | فهرس الأشكال | ح |
|  |  **(الجانب التمهيدي)** |  |
| 8 | المقدمة | 2 |
| 9 | مشكلة البحث | 3 |
| 10 | فرضيات البحث | 3 |
| 11 | أهداف البحث | 4 |
| 12 | أهمية البحث | 4 |
| 13 | منهجية البحث | 4 |
| 14 | مجتمع وعينة البحث | 5 |
| 15 | حدود البحث | 6 |
| 16 | هيكلية الدراسة | 6 |
| 17 | الدراسة السابقة | 6 |
| **الفصل الأول**أساسيات مفاهيم الرقابة الداخلية |
| 18 | المبحث الاول: مفاهيم الرقابة الداخلية واهميتها واهدافها | 12 |
| 19 | المبحث الثاني: هيكل الرقابة الداخلية من الانظمة والادوات والمقومات | 17 |
| **الفصل الثاني****تصميم نظم الرقابة الداخلية** |
| 20 | المبحث الأول: المقومات والمبادئ الواجب إتباعها في تصميم نظام الرقابة الداخلية. | 31 |
| 21 | المبحث الثاني: العوامل وطرق فحص وتقييم الأنظمة التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية.  | 37 |
| **الفصل الثالث****الرقابة الداخلية بالمصارف واكتشاف الأخطاء** |
| 22 | المبحث الأول: أنظمة الرقابة الداخلية الالكترونية | 44 |
| 23 | المبحث الثاني: عملية اكتشاف الأخطاء وإجراء معالجتها | 51 |
| **الفصل الرابع****الجانب العملي** |
| 24 | نبذة عن المصرف  | 56 |
| 25 | مقدمة  | 57 |
| 26 | منهجية الدراسة | 57 |
| 27 | مجتمع الدراسة وعينتها | 57 |
| 28 | أداة الدراسة | 59 |
| 29 | أدوات التحليل المستخدمة | 60 |
| 30 | أولا: البيانات الشخصية | 60 |
| 31 | تأنيا: تحليل فقرات الدراسة | 69 |
| 32 | ثالثا: تحليل فرضيات الدراسة | 77 |
| 33 | اولا: النتائج | 80 |
| 34 | ثانيا التوصيات | 81 |
| 35 | المراجع | 82 |

**فهرس الجداول**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ر.م** | **الموضوع** | **رقم الصفحة** |
| 1 | يوضح عدد الاستبانات الموزعة | 57 |
| 2 | يوضح بدائل المقياس وفقا لمقياس ليكارت الخماسي وما يقابلها من درجات | 58 |
| 3 | يوضح توزيع افراد العينة حسب العمر | 60 |
| 4 | توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي | 61 |
|  5 | يوضح توزيع افراد العينة حسب التخصص | 62 |
| 6 | يوضح توزيع افراد العينة حسب الوظيفة | 63 |
| 7 | توزيع أفراد العينة حسب الخبرة | 64 |
| 8 | يوضح قيمة معامل الفا كرونباخ | 65 |
| 9 | يوضح قيمة معامل الفا كرونباخ | 65 |
| 10 | يوضح قيم معامل كرونباخ ألفا لفقرات القياس | 66 |
| 11 | يوضح اختبار التوزيع الطبيعي  | 69 |
| 12 | يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث للمحور الاول | 70 |
| 13 | يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث للمحور الثاني | 72 |
| 14 | يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث للمحور الثالث | 75 |
| 15 | يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرض الأول | 78 |
| 16 | يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرض الثاني | 78 |
| 17 | يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرض الثاني | 79 |

**فهرس الأشكال**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ر.م** | **الموضوع** | **رقم الصفحة** |
| 1 | يوضح التوزيع التكراري العمر عينة البحث | 60 |
| 2 | يوضح التوزيع التكراري لمؤهل العلمي لعينة البحث | 61 |
| 3 | يوضح التوزيع التكراري للتخصص العلمي لعينة الدراسة | 62 |
| 4 | يوضح التوزيع التكراري حسب متغير الوظيفة | 63 |
|  5 | يوضح التوزيع التكراري الخبرة لعينة البحث | 64 |

الجانب التمهيدي

**المقدمة**

يقع على عاتق إدارة المؤسسة إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، ومن مسؤوليتها المحافظة عليه والتأكد من مدى سلامة تطبيقه، كما أن هناك إلتزاما آخر قانونياً يقع على عاتقها بإمساك حسابات منتظمة، وبصفة خاصة في حالة المصارف، وليس من المتصور وجود حسابات منتظمة من دون وجود نظام سليم للرقابة الداخلية.

إن حجم الأعمال الكبيرة التي تقوم بها المصارف وضخامة الأموال التي تمتلكها والتي يتوجب المحافظة عليها لضمان ديمومة العمل ولتقديم الصورة الجيدة للمستثمرين وللمتعاملين مع المصارف والتي تقضي على خوفهم وقلقهم المستمر من ضياع أموالهم أو عدم تحصيل حقوقهم، لذا فإن المصارف تقوم بصورة مستمرة على تنشيط عمل أنظمة الرقابة الداخلية وتفعيل دورها بالصورة التي تضمن من خلالها الاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات المتاحة وعدم إعطاء الفرصة لأي عمليات تلاعب، والكشف عن الأخطاء والتجاوزات التي قد تحدث، وبتحقيق ذلك يكون نظام الرقابة الداخلية قد حقق الغرض منه، وقدم العون الكبير لكافة الأطراف وعلى المحافظة على الممتلكات والحقوق سواءً كانت هذه الحقوق والممتلكات داخلية أو خارجية.

**مشكلة البحث:**

تمتلك جميع الوحدات الإقتصادية على إختلاف أنواعها العديد من الأصول والكثير من الحقوق والممتلكات التي تسخرها في أداء أنشطتها المختلفة، والتي تمثل حقوق أصحاب المشروع والملاك، لذا فإنه يتوجب المحافظة على هذه الحقوق وضمان الإستخدام الأمثال لها، وهذا يقع على عاتق أنظمة الرقابة الداخلية.

لذا فإن مشكلة البحث تنصب في دراسة مدى دور اهمية نظم الرقابة الداخلية في المحافظة على الممتلكات وحقوق الوحدة الإقتصادية وضمان الإستخدام الامثل لها.

بناءاً على صياغة المشكلة تم إعادة صياغة السؤال الأتي:

مدى دور اهمية نظم الرقابة الداخلية في المحافظة على الممتلكات؟

الإجابة على هذا السؤال تكمن في الاجابة على الاسئلة الفرعية التالية؟

1. هل تتصف نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالفاعلية؟
2. هل توجد مشكلات تحول دون تحقيق نظم الرقابة الداخلية لأهدافها؟
3. هل تتوافر المقومات الرئيسة في نظم الرقابة الداخلية المطبقة في المصرف واللازمة للمحافظة على ممتلكاته؟

**فرضيات البحث:**

يقوم البحث على اختبار الفرض الرئيسي التالي:

1. لايوجد دور الاهمية الرقابة الداخلية في المحافظة على الممتلكات
2. لا تتصف نظم الرقابة الداخلية المطبقة في المصرف تتصف بالفاعلية.
3. لا توجد مشكلات تحول دون تحقيق نظم الرقابة الداخلية لأهدافها الخاصة بالمحافظة على ممتلكات المصرف.
4. لا تتوافر المقومات الرئيسية في نظم الرقابة الداخلية المطبقة في المصرف واللازمة للمحافظة على ممتلكاته.

**أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي :

1. دراسة فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصرف.
2. التعرف على نقاط الضعف والقوة في النظام المطبق داخل المصرف.
3. التأكيد على دور نظام الرقابة في المحافظة على ممتلكات المصرف.

**أهمية البحث**

1. تساهم هذه الدراسة في الوقوف على واقع فاعلية نظم الرقابة الداخلية المطبقة في مصرف الجمهورية فرع السبعة ، وذلك في ضوء معرفة وفهم كيفية المحافظة على ممتلكاته
2. تستمد الدراسة الحالية أهميتها من المساهمات العلمية التي تقدمها، حيث تعتبر هذه الدراسة إضافة للدراسات العلمية السابقة، كما تساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العلمية بما يمكن التوصل إليه من نتائج علمية وعملية

**منهجية البحث:**

أستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك نظراً لمناسبة هذا المنهج مع طبيعة وأهداف هذه الدراسة، ويقوم المنهج الوصفي التحليلي بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بمجموعة من الظروف، أو عدد من الأشياء أو أي نوع من الظواهر، ويعمل على إستخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وهذا ما يسهل ربط الظواهر ببعض، وإكتشاف العلاقة بين المتغيرات، وإعطاء التفسير الملائم لذلك مع إمكانية التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها، وهو ما يناسب تماماً هذه الدراسة، ويخدم الوصول لأهدافها.

**يتمثل منهج البحث في التالي:**

* **الجانب النظري:-**

يتم في هذا الجانب الإعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال ما تم تجميعه من المراجع المتمثلة في الكتب والدوريات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، والإعتماد على شبكة المعلومات الدولية.

* **الجانب العلمي:-**

يتمثل هذا الجانب في القيام بدراسة ميدانية تختص بإستقصاء آراء الموظفين العامليين في المصرف، وذلك من خلال توجيه إستمارات الإستبيان إلى هذه الفئات لاختبار صحة فرضيات الدراسة وإستعراض النتائج.

**مجتمع وعينة الدراسة:**

مجتمع الدراسة: يتمثل في الموظفين العاملين في مصرف الجمهورية فرع السبعة .

حجم عينة الدراسة: تم إختيار فئة معينة لمجتمع البحث من الموظفين العامليين بمصرف الجمهورية فرع السبعة .

**حدود البحث:**

1. الحدود الزمنية: تغطى الحدود الزمنية للبحث الفصل الدراسي الربيع 2017.
2. الحدود البشرية: الموظفين العاملين في مصرف الجمهورية فرع السبعة.
3. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في مصرف الجمهورية فرع السبعة.

**هيكلية الدراسة:**

**حيث تم تقسيم الدراسة إلى عدة فصول وهي:**

|  |
| --- |
| الفصل الأول: أساسيات مفاهيم الرقابة الداخلية |
| الفصل الثاني: تصميم نظم الرقابة الداخلية |
| الفصل الثالث: الرقابة الداخلية بالمصارف واكتشاف الأخطاء |
| الفصل الرابع: الجانب العملي  |

**الدراسات السابقة:**

**الدراسة الأولى: دراسة شاهين (1995م) بعنوان: تقصي الأصول والأسس النظرية فـي مجـال أداء العمل الرقابي المصرفي.**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقصي الأصول والأسس النظرية فـي مجـال أداء العمل الرقابي المصرفي، وإجراء التحليلات اللازمة لنظام الأداء الرقابي في اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية (سابقاً) بمقتضى القوانين والأنظمة المنظمة لأعمالها في ليبيا، والتعرف على مدى ملاءمة أحكامها لمتطلبات الأداء الفعال للعمل الرقـابي المصرفي، إضافة لتحديد نقاط الضعف والقوة وأوجه الاختلاف، ومن ثـم الخـروج بـبعض النتـائج والتوصيات اللازمة لتحقيق أداء رقابي كفؤ، ودور فعال للمراجع الخارجي.

وخلص البحث إلى:

الحاجة إلى نشر الوعي الرقابي، وإبراز أهميتـه وغرس مفاهيمـه ودوره الايجابي في تحقيق رقابة فعالة والتشديد على تطبيق جميع الأحكام القانونية والسهر على تنفيذه، ضرورة إصدار قواعد ومعايير خاصة للأداء الرقابي البنكي، تكون منهاجا لضبط العمل وإجراءاته، والتحكم في نوعية مخرجاته وتحديد مسئولية المدقق الخارجي إذا ما تهـاون في أداء واجباته، والحاجة إلى تطبيق مؤشرات لقياس الأداء الرقابي تتناول الجوانب الكمية والنوعيـة لأداء مدققي الحسابات، إضافة إلى تطوير خطط وأساليب العمل وبرامج التدقيق بـشكل أكثـر ملاءمة لمتطلبات التقدم التقني والعلمي الحديث.

**الدراسة الثانية: دراسة الفرحان وطراونة(1996): بعنوان: قياس مدى توفر نظم الرقابة في المصارف.**

هدف البحث إلى قياس مدى تـوفر نظـم الرقابـة فـي المصارف الأردنية العامة والخاصة، وقياس مدى توفر نظم المعلومات في هذه المصارف ومدى استفادة المصارف من هذه النظم.

وتوصلت الدراسة إلى أن اهتمام المصارف بنظم الرقابة والمعلومات بنسبة أكبر من اهتمام القطاع العام بهذه النظم، مع وجود فروق واضحة بين القطاعين من حيث تطبيق هذه النظم، وضرورة زيادة اهتمام المصارف بنظم الرقابة والمعلومات وفقا لأسـس علمية تساعد هذه المصارف على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول جوانب نظم الرقابة والمعلومات.

**الدراسة الثالثة: دراسة الأفندي (2002) بعنوان: متطلبات إقامة نظام معلومات التكاليف لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري عن نظام المعلومات المحاسبية ونظام معلومات التكاليف لتوضيح أهم متطلبات إقامة نظام معلومات التكاليف وبيان دوره في تعزيز أهمية الرقابة الداخلية، واستندت الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها اعتماد تطبيقات نظام معلومات في الشركة قيد الدراسة) )الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة في الموصل)(بما يعزز نظام الرقابة الداخلية فيه(، واعتمد المنهج الوصفي في إعداد الجانب النظري، بينما اعتمد الجانب التحليلي في الدراسة التطبيقية.

وتوصلت الدراسة إلى إن نظام معلومات التكاليف في الشركة قيد الدراسة غير واضح حيث إن هناك خلاط واضاح بيناه وباين النظام المحاسبي للتكاليف، إن نظام معلومات التكاليف دورا كبيرا في تعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية فأي الشركة قيد الدراسة.

**الدراسة الرابعة: دراسة حماد (2003م): بعنوان: الرقابة المالية في المصارف**

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع المصرفي من خلال دراسة وتحليل عناصر وخصائص نظام الرقابة المالية الفعال، ووسـائل تطبيقهـا لمعرفة مدى انطباق هذه المقومات على نظام الرقابة الداخليـة المطبـق فـي المؤسـسات الفلسطينية، كما هدفت إلى تحليل العوامل المؤثرة في الحد من كفاءة وفاعلية النظام الرقـابي الحكومي، وهدفت أيضاً إلى استخلاص أهم المؤشرات الرقابية الواجـب تـضمينها لنظـام الرقابة المالية في فلسطين، مقارنة مع الأنظمة المطبقة في بعض البلدان العربية.

وخلص البحث إلى:

إن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤثر على الأداء الرقابي، مما يتطلـب دعـم الجهود المبذولة للتخلص من التبعية للمحتل، وتشجيع الرقابة الذاتية، وضرورة إيجاد نظام فعال للرقابة الداخلية يرتكز على توزيع السلطات والمـسؤوليات وفـق هياكل تنظيمية واضحة ومعتمدة، وإنشاء جهاز أعلى للرقابة المالية، يتمتع بالحصانة والحماية التي تسمح لـه بمزاولـة عملـه باستقلال ونزاهة، والاهتمام بتحسين جودة التقارير من حيث المحتوى، من خلال التـدريب الفعـال والاسـتعانة بالخبراء المتميزين في مجال إعداد التقارير الرقابية.

**الدراسة الخامسة: بوطرة فضيلة (2007) بعنوان دراسة وتقییم فعالية نظام الرقابة الداخلیة في المصارف.**

ترتكز الدراسة حول توضيح مدى دور أهمية نظام الرقابة الداخلية في المصارف، من أجل ذلك وجـب تحديد معايير الفعالية لهذا النظام المتمثلة في الأهداف التشغيلية التي يجب تحقيقها، وصدق المركـز المـالي المصرح به في التقارير المالية، ومدى التطابق مع القانون والأنظمة السارية المفعول ومدى احترامها، انطلاقاً من هذه القواعد الأساسية ستتبين المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال الـتي ستكون محل دراسة وتحليل سواء في الجانب النظري، أو من خلال دراسة الحالة المتمثلـة في الـصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – مصرف. ومن خلال تلك المعايير السابقة وإلى جانب معايير أخرى يمكن دراسة وتقييم مدى دور أهمية نظـام الرقابة الداخلية في المصارف.

وتوصلت الدراسة إلى أن التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية، من شأنه دعم الأهداف المتوخاة من هذا النظام، لأن فشله يرجع إلى وجود قصور في إجراءاته الرقابية لذا ينبغي على المؤسسات التي ترغب في بناء نظام فعال للرقابة الداخلية، أن تجري تحليلا للتكاليف والمنافع لأنه مكلفا للغاية، والأساس في النظام وجود مراجعة داخلية سليمة لأنها أداة الإدارة وعينها في قياس فاعلية الوسائل الرقابية المطبقة في المؤسسة سواء بخدماتها الوقائية أو التقييمية، وعلى الرغم من أن نظام التشغيل الآلي في تطور ملحوظ يواكب التطورات السريعة في عالم التكنولوجيا اليوم، إلاَّ أنه لا يمكن الإستغناء على نظام التشغيل اليدوي لأن معظم البنوك لا زالت بحاجة إلى مجموعة الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تعد يدويا، والرجوع إليها دائما خاصة عند إعداد التقارير في نهاية السنة المالية، وبالتالي يمكن القول أن النظام الآلي للبيانات يبقى مكملا لنظام التشغيل اليدوي، ويجب على الإدارة العامة، وضع العديد من اللوائح والإجراءات الخاصة بنظامها الرقابي حتى يكون معلوم لدى جميع موظفيها في كل المستويات الإدارية، والتركيز على التقييم اليومي لأدائهم حتى تعالج الإختلالات في الوقت المناسب، وزيادة عدد الموظفين في الوكالة باعتبارها العصب الذي يسير الإدارة العامة من خلال تنفيذ العمليات، شرط أن تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة لتحمل مسؤولية العمل في القطاع المصرفي.

**التعليق على الدراسات السابقة:**

وباستعراض الدراسات السابقة يتضح الآتي :

ـ ان الدراسات السابقة تشير إلى مجال أداء العمل الرقابي المصرفي ومدى متطلباته.

وأيضاً الدراسات سابقة تناولت قياس ومدى توفر نظام الرقابة الداخلية بالمصارف مع ملاحظة الاختلاف من دراسة إلى أخرى, وكذلك اختلاف هذه الدراسات مع الدراسة الحالية.

ـ تعتبر الدراسة الحالية هي ذات اهمية في ليـبيـا حيث انها تتطرق مدى دور أهمية نظم الرقابة الداخلية في المحافظة على الممتلكات.

لذا فإن الدراسة الحالية تسعى لسد هذه الفجوة البحثية من خلال دراسة نظم الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية فرع السبعة .

الفصل الأول

**أساسيات مفاهيم الرقابة الداخلية**

* 1. **المبحث الاول: مفاهيم الرقابة الداخلية وأهميتها وأهدافها**

**2.1 المبحث الثاني: هيكل الرقابة الداخلية في الانظمة والادوات والمقومات**

**1.1 المبحث الأول**

**مفاهيم الرقابة الداخلية وأهميتها وأهدافها**

**1.1.1 تطور الرقابة الداخلية:**

**تطور تعريف الرقابة الداخلية تاريخيا ليساير التطور الكبير في النشاط الاقتصادي والتجاري وما رافقه من نمو في حجم المشروعات والوحدات الاقتصادية واتساع نطاقها، والتمشي مع التطور في علم الإدارة. وبصورة عامة، يمكن تلخيص المراحل التي مر بها تعريف الرقابة الداخلية في العصر الحديث بأربعة مراحل، على النحو التالي:.
المرحلة الأولي: وقد تضمنت المفهوم الضيق للرقابة الداخلية، والذي تناسب مع طبيعة المشروعات الفردية الصغيرة التي سادت في حينه. ومن هنا اقتصر تعريف الرقابة الداخلية على الطرق والوسائل التي تتبناها المنشأة بقصد حماية النقدية، ثم امتدت لتشمل ، باقي أصول المنشأة وخاصة المخزون. ومن تعاريف هذه المرحلة ما ذكره عشماوي  حيث تم تعريفها بأنها " مجموعة الضوابط والأسس والقواعد التي تضعها إدارة المشروع بهدف المحافظ على أمواله، وتحقيق الدقة المحاسبية في تسجيل عمليات المشروع وسجلاته**

**المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي شهدت نمو في حجم المشروعات وزيادة أنشطتها
وعملياتها واتساع نطاقها الجغرافي، وهو ما اقتضى تطوير في مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتبناها المنشأة بقصد حماية أصولها من النقدية، والمخزون السلعي، وخلافه من السرقة، والاختلاس، وسوء الاستعمال، والإهمال، والتي عرفت في حينه باسم الضبط الداخلي. إضافة إلي الوسائل الكفيلة بضمان الدقة الحسابية لما هو مقيد بالسجلات، واستعمال النظريات المحاسبية وتطبيقاتها للحصول على البيانات المالية الصحيحة.**

 **ومن تعاريف هذه المرحلة ما صدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين في العام 1936، حيث عرف الرقابة الداخلية، بأنها "مجموعة الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل الحفاظ علي النقدية والأصول الأخرى، بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية إمساك الدفاتر".
المرحة الثالثة: وقد تضمنت هذه المرحلة طفرة في مفهوم ونطاق الرقابة الداخلية شكلت  القاعدة لإرساء المفهوم الشامل للرقابة الداخلية، حيث تميزت بالاهتمام بالجوانب التنظيمية والإدارية واتساع أهدافها لتشمل تحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة، والارتقاء بالكفاية الإنتاجية إلى جانب الأهداف التقليدية بالمحافظة على أصول المنشأة وضمان الدقة الحسابية للعمليات والسجلات. وقد شكل التقرير الذي أصدره المعهد الأمريكي للمحاسبين سنة 1949، الأساس لهذه المرحلة ، حيث عرف الرقابة الداخلية بأنها " الرقابة الداخلية تنطوي على الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المنشأة لحماية الأصول، ومراجعة دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية والتشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة مقدما".**

**هذه المرحلة، والذي عرف الرقابة الداخلية بأنها "مجموعة الطرق
والوسائل التي تتبناها إدارة المنشأة في وضع الخطة التنظيمية، ولغرض حماية الأصول والاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية والإحصائية ولتحقيق الكفاية الإنتاجية القصوى ولضمان تمسك الموظفين بالسياسات والخطط الإدارية المرسومة".
المرحلة الرابعة: وهي تتضمن المفهوم الحديث للرقابة الداخلية وهو ما أطلق عليه منهج  النظم في الرقابة الداخلية، أن العام 1953 يمثل الأساس لظهور هذا المنهج،
والذي يقوم علي ما يسمي بالنظم الإجمالية أو الكلية والتي تركز على العلاقات
والارتباطات بين مجموعة النظم الفرعية ، والعلاقات والارتباطات بين هذه النظم والنظام الإجمالي.**

 **وتطبيقا لهذا المفهوم ينظر إلي الرقابة الداخلية باعتبارها نظام إجمالي يمكن
تقسيمه إلي نظامين فرعيين هما نظام الرقابة التنظيمية، ونظام الرقابة الإجرائية، وبدورهما يقسم كل منهما إلى نظم جزئية أصغر، يقسم كل منها إلى نظم أكثر صغرا وهكذا حتى الوصول إلى أدنى إجراء الرقابي  كما أن الرقابة الداخلية أمراً حتمياً تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة, حيث أن قوة نظام الرقابة يتوقف عليه تحقيق أهدافها المرسومة للمؤسسة وتقويم بوادر الانحراف جراء عمليات التنفيذ.**

**1.2.1 مفهوم الرقابة الداخلية**

**عُرفت الرقابة (بانها الوسائل الكفيلة بالتحقيق من أن العمل يسير فعلاً نحو تحقيق الأهداف وأن المتحقق لا يقل عن المرسوم). (مرجع سبق ذكره،  ص 13)**

**وعُرفت الرقابة الداخلية (بأنها الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة)، وهي الوسائل والإجراءات التي تتبناها الإدارة لغرض تنفيذ الخطط والسياسات الإدارية للضبط الداخلي، أي أنها مراجعة كافة البيانات المتعلقة بأصول المؤسسة والتأكد من دقتها والاعتماد على تلك البيانات ضماناً لحسن مسيرة عمل الوحدة الاقتصادية وتحقيق أعلى ربح ممكن وبأقل كلفة ممكنة. (مرجع سبق ذكره، ص 13)**

**1.3.1 العوامل التي ساعدت على اتساع الرقابة الداخلية**

**هناك عدة عوامل مساعدة على اتساع نظام الرقابة الداخلية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:**

**أ‌- كبر حجم المؤسسات، وتعدد عملياتها ادت الى الاعتماد على وسائل هي من صميم أنظمة الرقابة الداخلية، مثل الكشوفات التحليلية والموازنات، وتقسيم العمل وغيرها.
ب‌- اهتمام أصحاب المؤسسات ومراقبي الحسابات اهتماماً خاصاً بأنظمة الرقابة الداخلية، والعمل على تدعيمها وتحسينها حيث يمكن الاعتماد عليها .**

**جـ- وجود النظام السليم للرقابة الداخلية يؤدي الى قيام الادارة بحماية الأصول والمحافظة على الموجودات من الأخطاء أو الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وتوفير وسائل الحماية الكاملة .**

**د‌- حاجة الإدارة الناجحة إلى بيانات دورية ودقيقة موثوق فيها يمكن الاعتماد عليها، والتي يمكن أن يستفاد منها في اتخاذ مختلف القرارات وهذا يكون في ظل نظام رقابة داخلية فعال.**

**ه‌- حاجة الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المنشآت المختلفة العاملة داخل البلد، لتستعملها في التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية لحصر الكفاءات العملية وما شابه ذلك.**

**و‌- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة .**

**ز‌- تطور إجراءات التدقيق. (حسين الاسدي، 1983 ، ص 13)**

**1.4.1 عمل مسؤول الرقابة الداخلية**

**إن مهمة مسؤول الرقابة صعبة وتتوخى الدقة والحذر وجمع البيانات وتحليلها وإنه يسعى لتحقيق الأهداف المرسومة، وهي كثيرة ومتنوعة حسب نوع العمل المؤسسة وما تقدمه من أعمال وخدمات، فمثلا من أعمال مسؤول الرقابة عن الأمور المالية هي  :**

**أ‌- كبر حجم المؤسسات و تعدد عملياتها ادت الى الاعتماد على وسائل هي من صميم انظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوفات التحليلية والموازنات وتقسيم العمل وغيرها.
ب‌- اهتمام اصحاب المؤسسات ومراقبي الحسابات اهتماماً خاصاً بأنظمة الرقابة الداخلية والعمل على تدعيمها وتحسينها حيث يمكن الاعتماد عليها .
ت‌- وجود النظام السليم للرقابة الداخلية يؤدي الى قيام الادارة بحماية الا صول والمحافظة على الموجودات من الاخطاء او الاخطار التي يمكن ان تتعرض لها وتوفير وسائل الحماية الكاملة .
ث‌- حاجة الادارة الناجحة الى بيانات دورية ودقيقة وموثوق فيها يمكن الاعتماد عليها والتي يمكن ان تستفاد منها في اتخاذ مختلف القرارات وهذا يكون في ظل نظام رقابة داخلية فعال.
ج‌- حاجة الجهات الحكومية الى بيانات دقيقة حول المنشآت المختلفة العاملة داخل البلد لتستعملها في التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية لحصر الكفاءات العملية وما شابه ذلك.
ح‌- اضطرار الادارة الى تفويض السلطات والمسؤوليات الى بعض الادارات الفرعية بالمؤسسة .
خ‌- تطور إجراءات التدقيق. (هاشم الجعفري، 2000، ص 402)**

**1.5.1 أهداف ومبادئ الرقابة الداخلية**

**1.1.5.1 الأهداف المتوخاة من تطبيق نظام الرقابة الداخلية**

**إن المفهوم الشامل للرقابة الداخلية  يتضمن خطة المؤسسة وكافة الطرق والأساليب المستخدمة داخل المؤسسة للحماية والمحافظة على أصولها والتحقق من صحة ومصداقية البيانات المحاسبية، وتشجيع تنفيذ عمليات التنفيذ وكذلك تشجيع الالتزام بالسياسات المحددة سلفاً، ومن المفروض أن تسعى الإدارة إلى الاستفادة من التقنيات والتطبيقات العلمية في مجال الإدارة الحديثة، لتمكنها من العمل وتحقيق التوسع الكمي والنوعي في مجالات النشاط، من هنا تكون المسؤولية  في التنفيذ حيث يتم التحقق من نظم الرقابة الداخلية من خلال الخطة التنظيميـــة والإجراءات والوسائل التي تتبعها إدارة المؤسسة لتحقيــق الأهــداف التاليــــة: (هاشم الجعفري، 2000، ص 403)**

**أ‌- حماية أصول المنشأة من أي تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام.**

**ب‌- التأكد من دقة البيانات وتحديد درجة الاعتماد عليها في رسم السياسات قبل اتخاذ أي قرارات.**

**جـ‌- الرقابة على استخدام الموارد المتاحة.**

**د‌- حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.**

**ه‌- تحديد الإجراءات التنفيذية بطريقة تضمن انسياب العمل.**

**و‌- تشجيع التزام العاملين بتطبيق السياسات والإجراءات التي تتضمنها لوائح ونظم العمل.
ز- رفع الكفاية الإنتاجية لكافة عمليات المؤسسة بما يساعد على تحقيق أهدافها بأقل تكلفة ممكنة.**

**2.1.5.1 المبادئ الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي**

**هناك مبادئ أساسية لأنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي علـــى أن يكون نظام الرقابة.**

**أ‌- يتلاءم مع حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها.**

**ب‌- يغطي كافة نشاطات المؤسسة وعملياتها.**

**جـ‌- يشمل معايير مناسبة لمنع وقوع الأخطاء.**

**د‌- يشمل على آليات مناسبة تمكن من ضبط وإدارة المخاطر الناجمة عن نشاطات المؤسسة .**

**هـ‌- يكون مدعمــاً بأنظمة معلومات واتصالات تكفل تدقيــق المعلومات بدقــة.
و- يتلائم مع الإطار المؤسسي بهدف ضمان التوافق مع أحكام القانون الذي يحكم عمليات المؤسسة.**

**ز‌- يكون مفصلاً وموثقاً بشكل كاف.**

**ح‌- يحدد بوضوح الإجراءات التصحيحية عند الحاجة. (هاشم الجعفري، 2000، ص 404)**

**2.1 المبحث الثاني**

**هيكل الرقابة الداخلية من الأنظمة والأدوات والمقومات**

**تعد الرقابة الداخلية في أي مؤسسة بمثابة الركيزة الأساسية للأنظمة والتعليمات والإجراءات الموضوعة، ويتطلب وجودها الوظائف والإجراءات والسياسات التي تعتمد عليها في سير العمل، وهناك مقومات رئيسية لنظام الرقابة الداخلية السليم التي تصنفها وتتبعها الإدارة السليمة والتي تحاول أن تسعى لتحقيق أهدافها بكفاءة عالية.**

**أنظمة الرقابة الداخلية ومقوماتها**

**1.2.1 أنظمة الرقابة الداخلية**

**إن للرقابة الداخلية أنظمة متعددة  تنظم إجراءات العمل وضبطه في المؤسسات وهي كالاتــي :**

**أ‌- نظام الرقابة الإدارية.**

**ب‌- نظام الرقابة المحاسبية .**

**جـ- نظام الضبط الداخلي. (احمد حلمي جمعة، 2000، ص221)**

**ونتناول هذه الأنظمة بقليل من التفصيل وكما يلـــي:**

1. **نظام الرقابة الإدارية**

**يشمل على الخطة التنظيمية والإجراءات والوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرارات، والتي تقود إلى الترخيص الإداري للعمليات، وهذا الترخيص يكون وظيفته إدارية تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، ومن أهم الأساليب التي تستخدمها المؤسسة  لتحقيق أهداف الرقابة الإدارية وهي لوضع أو إنشاء نظام رقابه محاسبي. ما يلي:**

**أ‌- الموازنة التخطيطية .**

**ب‌- التكاليف المعيارية .**

**جـ‌- دراسات الحركة والزمن .**

**د‌- الرقابة على الجودة .**

**ه‌- البرامج التدريبية .**

**و- نظام تقييم الأداء .**

**ز‌- الرسوم البيانية والكشوف الإحصائية. (احمد حلمي جمعة، 2000، ص222)**

1. **نظام الرقابة المحاسبية**

**وهو اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، وتتبع عمليات صحة تسجيل وتبويب وتحليل وعرض البيانات المحاسبية، ومن أهم الأساليب التي تستخدمها المنشأة لتحقيق أهداف نظام الرقابة المحاسبية ما يلــــي:**

* **نظرية القيد المزدوج .**
* **استخدام حسابات المراقبة  .**
* **استخدام أسلوب المصادقات.**
* **مذكرات التسوية مع البنك .**
* **فصل واجبات إدارة الحسابات عن الإدارات الأخرى .**
* **التدقيق الداخلي .**
* **استخدام موازين التدقيق الدورية والفرعية .**

**ولعل من أهم الأسباب لتحقيق فاعلية الرقابة الإدارية والمحاسبية هو الضبط الداخلي.**

1. **نظام الضبط الداخلي**

**وهو خطة تنظيمية واجراءات هادفة إلى حماية أصول المؤسسة من الاختلاس أو التلاعب أو سوء الاستخدام وهي وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على ما يلـــي:**

**أ‌- تقسيم العمل  .**

**ب‌- المراقبة الذاتية بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العمل .**

**جـ‌- التأمين على الممتلكات والموظفين الذين في حوزتهم العهدة .**

**2.2.1 مقومات نظام الرقابة الداخلية**

**تعد الرقابة الداخلية في أي مؤسسة بمثابة الركيزة الأساسية للأنظمة والتعليمات والإجراءات الموضوعة، وهناك مقومات رئيسية لنظام الرقابة الداخلية السليم التي تصنفها وتتبعها الإدارة للحصول على تأكيد بأن أهداف الرقابة سوف تتحقق، ويجمع  الباحثون  على أنه لابد من توفرها في نظام الرقابة الداخلية، وتتمثل هذه المقومات في الاتي: (زياد هاشم يحيى, ايوب لقمان، 1996، ص 110)**

**أ‌- هيكل التنظيم الاداري .**

**ب‌- نظام محاسبي سليم .**

**جـ‌- الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات .**

**د‌- إختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة .**

**ه‌- رقابة الأداء في إدارات المؤسسة .**

**و- استخدام كافة الوسائل الآلية .**

**استعراض مقومات الرقابة الداخلية بصورة مختصرة**

**أ . هيكل التنظيم الاداري :**

**لتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية يجب أن يتسم الهيكل التنظيم الإداري في المؤسسة بما يلــي:**

**أ‌- ان يمثل هذا الهيكل الخطط التنظيمية لتحقيق أهداف المؤسسة .**

**ب‌- ضرورة الترابط والتنسيق بين الأهداف الرئيسية والفرعية.**

**جـ‌- وضوح خطوط السلطة والمسؤولية.**

**د‌- مرونة وبساطة الخطط الموضوعة مع الثبات النسبي .**

 **ب.  النظام المحاسبي السليم.**

**يعرف بأنه مجموعة من العمليات والإجراءات التي يتم بموجبها معالجة المعلومات والبيانات المطلوبة لتحقيق أهداف الإدارة، ويتضمن ذلك مجموعة من السجلات وإجراءات العمل المحاسبية والمتابعة في إعداد وتحليل المعلومات واحتسابها وتصنيفها. (زياد هاشم يحيى, ايوب لقمان، 1996، ص111)**

**يقوم النظام المحاسبي على مفاهيم ومبادئ تتسم بالموضوعية والثبات وعدم الجمود للتحكم بعملية التوجيه المحاسبي، إضافة إلى ذلك يتضمن مجموعة من الطرق والأساليب والإجراءات الفنية للتحقق عن جدية العمليات المحاسبية والتأكد من دقته وسلامة التبويب لها، ولا يمكن أن يكون لدى الوحدة أو المؤسسة الحكومية  نظام رقابة داخلية من دون نظام محاسبي سليم، وهو يشكل صميم وأساس الرقابة المحاسبية، ولتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية يجب أن يتسم النظام المحاسبي بما يلــــي: (مرجع سبق ذكره، ص111)**

**أ‌- أن  يتسم بالوضوح والثبات وعدم الجمود لتحكم عملية للتوجيه المحاسبي .**

**ب‌- ان  يتضمن طرق وأساليب وإجراءات فنية للتحقق من جدية العمليات المحاسبية والتأكد من دقتها وسلامة التبويب لها.**

**جـ‌- ان يشمل على مجموعة مستنديه (داخلية وخارجية) محددة .**

**ه‌- اتباع مبدأ تقييم العمل .**

**د‌- أن يعتمد على مجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية (تاريخية - جارية- مستقبلية).**

**و‌- أن يتماشى مع الهيكل التنظيمي للمؤسسة.**

**ز‌- أن تتوافر فيه معايير البساطة والمنفعة .**

**جـ- الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات.**

**إن اجراءات الرقابة هي أحد العناصر الثلاثة من عناصر هيكل الرقابة الداخلية، وان اجراءات الرقابة وتشمل السياسات والإجراءات التي أسست لإعطاء الضمان وتأكيد معقول بأن أهداف الوحدة سوف تتحقق، ويجب مراعاة تقييم الواجبات بين الدوائر المختلفة، ويمكن تقسيم الإجراءات الرقابية إلى الاجزاء الآتيــــة:**

**أ‌- الاجراءات المناسبة لمنح الصلاحيات أو التراخيص .**

**ب‌- المستندات الثبوتية والسجلات المناسبة .**

**جـ‌- الرقابة المادية على الموجودات والسجلات بأنواعها .**

**د‌- التحقق من كفاية الاداء.**

**ه. اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة من ضمن العمل الرقابي ان يكون هناك وصف دقيق لوظائف المؤسسة المختلفة وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المؤسسة بما يتضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف في المكان المناسب.**

**و. رقابة الأداء في إدارات المؤسسة، ويجب ملاحظة ضرورة الالتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة، وإذا ما وجد أي انحراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه.**

**ز.  استخدام كافة الوسائل الآلية، ويتم ذلك بطريقة تكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات، والمحافظة على أصول المؤسسة من أي تلاعب أو اختلاس. (زياد هاشم يحيى, ايوب لقمان، 1996، ص111)**

**3.2.1 اقسام الرقابة الداخلية**

**وقد  قسمت مقومات الرقابة إلى الأقسام  التالية:**

**أ‌- البيئة الرقابية .**

**ب‌- الانشطة الرقابية .**

**جـ‌- الإجراءات الرقابية.**

**د- نظام المعلومات الخاص بالتقارير المالية.**

**ه- الإشراف والتوجيه.**

**أ. البيئة الرقابية (**الدهراوي ومحمد ، 2002، ص 15)

**تعد البيئة الرقابية بمثابة الأساس للرقابة الداخلية في المؤسسة وتؤثر على الوعي الرقابي وكذلك تعد بمثابة الأساس أيضاً لكل مكونات الرقابة الداخلية، ويقصد ببيئة الرقابة بأنها السياسات والإجراءات التي تعكس اتجاهات الإدارة العليا والمديرين وملاك الوحدة الحكومية بخصوص أهمية الرقابة الداخلية ،وتحدد البيئة الرقابية اتجاهات المنشأة وهي الأساس لجميع مكونات الرقابة الداخلية الأخرى، وتشمل العوامل البيئية الرقابية ما يلي :**

1. **الهيكل التنظيمي**

**- فلسفة الادارة وطريقة قيامها بعملها، واشتراك الإدارة ولجنة المراجعة في المسؤولية.**

**- السياسات والممارسات الخاصة بالموارد البشرية.**

**- الالتزام بالكفاءة والأمانة والقيم الأخلاقية .** (مرجع سبق ذكره**،** ص 15)

**ب . الأنشطة الرقابية**

**الأنشطة الرقابية هي السياسات والأنشطة التي تساعد في التأكد من تنفيذ تعليمات الإدارة والتصرفات الضرورية التي تم اتخاذها لمقابلة المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة، وللأنشطة الرقابية أهداف عديدة ويتم تطبيقها عند مستويات تنظيمية ووظيفية متعددة، والأنشطة الرقابية المتعلقة بعملية المراجعة هي السياسات والأنشطة هي التي تتعلق بما يلي :**

* **فحص أداء المنشأة.**
* **معالجة المعلومات.**
* **الفصل بين المسؤوليات، وتعتمد على الوجود الفعلي .**

**جـ .الاجراءات الرقابية**

**يجب أن يكون موظف الرقابة على معرفة كافية بالسياسات والأنشطة الرئيسة التي تستخدمها المؤسسة لمراقبة الأنشطة الرقابية المتعلقة بالتقارير المالية بما في ذلك كيفية استخدام هذه الأنشطة والسياسات لاتخاذ إجراءات تصحيحية، وأن يأخذ في الاعتبار طريقة تطبيق مكونات الرقابة الداخلية على المؤسسة، حيث تتغير طريقة تطبيق مكونات الرقابة الداخلية بتغير حجم المؤسسة وتعقد عملياتها، وان يحصل على فهم للأنشطة الرقابية المتعلقة بتخطيط عملية الرقابة، وأن يكون  لديه المعرفة الكافية عن تصميم الأنشطة الرقابية المختصة المتعلقة بكل من مكونات الرقابة الداخلية  وما إذا كان قد تم تنفيذها، ويمكن تحقيق عملية إجراءات الرقابة الداخلية من خلال: (**خالد أمين عبد الله ، 2000، ص228)

* **تقييم الأداء وتحديد مدى تحقيق الأهداف  .**
* **تحديد انحرافات الأداء الفعلي عن الأداء المخطط وتحديد المسئول عنها.**

**جـ . نظام المعلومات الخاص بالتقارير المالية**

**أن يكون موظف الرقابة على معرفة كافية بنظام المعلومات الخاص بالتقارير المالية لفهم ما يلـــي :**

* **أنواع عمليات المؤسسة ذات العلاقة بالقوائم المالية.**
* **السجلات المحاسبية والوثائق والمستندات والبيانات المؤيدة والحسابات المحددة في القوائم المالية التي تتعلق بمعالجة العمليات .**
* **سير العمليات المحاسبية ومعالجتها والأنشطة المستخدمة لإعداد القوائم المالية. (**مرجع سبق ذكره**،** ص228)

**هـ . الإشراف والتوجيه :**

**يشمل الإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مختلف الجوانب الرقابية للتحقق من أنها تعمل حسب الأهداف المرسومة لها.**

**4.2.1 إجراءات الرقابة الداخلية**

**إن إجراءات الرقابة تخدم عمل المدقق في تقييم المخاطر وتقديرها ووضع التصور لها مما تمكنه من تحديد الاعتماد على النظام. (**مرجع سبق ذكره**،**  **ص120)**

**1.4.2.1 إجراءات فهم الرقابة الداخلية**

**إن المدقق يقوم بإجراءات تقدير مخاطر الرقابة تقديراً أولياً، فإن قام بتقييم المخاطر بأقل من الحد الأعلى فإنه يقوم بتنفيذ اختبارات الرقابة والتي بدورها تمكن المدقق من تعديل مخاطر الرقابة والتي تم تحديدها أولاً، وبالتالي وضع تصور أفضل لمخاطر الرقابة المخططة وتحديد درجة الاعتماد على النظام وتحديد حجم الاختبارات التفصيلية للأرصدة, وبشكل عام فإن فهم المدقق للرقابة الداخلية وتقييم المخاطر يخدم المدقق في المجالات التالية:**

* **تمكنه من التأكد من إمكانية توفر أدلة كافية ومناسبة وإنجاز مهمة التدقيق واتخاذ قرار بالموافقة على عملية التدقيق أو الامتناع عنها .**
* **تمكنه من تحديد الانحرافات المحتملة .**
* **تمكنه من تصميم الاختبارات التفصيلية للأرصدة بشكل كافٍ ومناسب.**

**2.4.2.1 طرق فحص وتقييم الرقابة الداخلية**

**تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي عندها يبدأ المدقق عمله  وعلى ضوء ما يسفر عنه فحص الأنظمة المختلفة يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب، ومن الوسائل التي يستخدمها المدقق للتعرف على النظام المطبق في المؤسسة وتقييم مدى كفايته ما يلــــي :**

**أ‌- الاستبيان**

**ويكون على شكل قائمة تضم  استفسارات تحوي على الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية وتقدم هذه الأسئلة إلى موظفي المؤسسة المختصين للإجابة عليها، وترجع للمدقق الذي يقوم بدوره من التأكد من الإجابات عن طريق الاختبار والعينة، وذلك للحكم على درجة متانة النظام. (زياد، قاسم، 2003م، ص99)**

**من مزايا هذه الطريقة:**

**- سهولة التطبيق  مما يضمن إبراز معظم خصائص النظام المحاسبي  في أي منشأة.**

**- توفير الوقت بحيث لا يقوم المدقق بإنشاء برامج تدقيق خاصة لكل عملية تدقيق منفردة.
- تعتبر طريقة لا يعترض العملاء على تطبيقها.**

**ولكن بالرغم من هذه الخصائص يعيب عليه البعض بأنه يتصف بعدم مراعاة الظروف الخاصة لكل مؤسسة بسبب كونه موحد للمؤسسات المختلفة، وقد يقود القائمين عليه إلى الاكتفاء به وعدم إجراء أي استفسارات  أخرى  قد تستلزمها الظروف.**

**ب. الملخص التذكيري**

**يقوم المدقق بوضع قواعد وأسس نظام رقابة داخلية سليم، وذلك دون تحديد أسئلة معينة، وتتميز هذه الطريقة بالاقتصاد في الوقت بدون ضياع المهم منها، أما عيوبها فتنحصر في كونها لا تقود إلى التدوين الكتابي لما هو عليه نظام الرقابة الداخلية في المشروع، كما أنها لا تنطبق على المشروعات ذات الطبيعة الخاصة، بالإضافة إلى أن هذا الملخص أمر متروك للمدقق يضع الأسس ويقوم بالإجراءات التي يراها مناسبة.**

**ج . التقرير الوصفي**

**ويقوم المدقق هنا بوصف الإجراءات المتبعة في المؤسسة لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة والدورة المستنديه، ويتميز التقرير الوصفي بتحديد نقاط الضعف والنظم المستعملة ومحاسبتها، أما عيبه فيتلخص في صعوبة تتبع الشرح المطول لنظام الرقابة وصعوبة التأكد من تغطيته جميع جوانب نظام الرقابة في ذلك التقرير. (ماهر موسى العبيدي, 2003، ص101)**

**د فحص النظام المحاسبي**

**وفيها يحصل المدقق على قائمة بالسجلات المحاسبية وأسماء المسؤولين عن إنشاءها وعهدتها وتدقيقها وقائمة ثانية بطبيعة المستندات والدورة المستنديه....إلخ, ومن تلك القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية، وتتميز هذه الطريقة بأنها تركز على الظروف الخاصة بكل مؤسسة، ويعاب عليها أنها قد تصبح مطولة في المنشئات الكبيرة، وبخاصة إذا قام المدقق بالتحري عن الموظفين والسجلات وما شابه.**

**إن المدقق قد يجمع بين وسيلتين أو أكثر من وسائل دراسة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها، وإن الهدف من أي وسيلة كانت هو التوصل إلى الحكم على درجة كفاية نظام الرقابة الداخلية المستعملة، وأن الوسيلة مجرد إجراء عادي لأن الجزء المهم يتمثل في مقدرة المدقق على استعراض نتائج ذلك الإجراء والخروج بحكم دقيق حول نظام الرقابة الداخلية، هذا كما يجب أن تكون الوسيلة شاملة لجوانب عمليات المشروع المتعددة. (كريمة علي كاظم, 1999، ص212)**

**3.4.2.1 مصادر المعلومات لتقييم نظام الرقابة الداخلية**

**من أجل فهم نظام الرقابة الداخلية والتحقق من أن النظام مصمم بشكل كافٍ ومناسب وأن النظام يعمل بفعالية يقوم المدقق بالإجراءات التاليـــة:**

**أ‌- مراجعة أوراق العمل السابقة واستخدام الحكم المهني والخبرة العملية.**

**ب‌- دراسة أدلة السياسات والإجراءات الموجودة.**

**جـ‌- الفحص الدقيق للمستندات والدفاتر والسجلات.**

**د- مسؤوليــة الإدارة تجاه الرقابة الداخلية في المؤسســـة .**

**تعتبر الإدارة هي المسؤولة عن تصميم نظام رقابة داخلية بشكل يمكنها من تحقيق الأهداف المرسومة المذكورة سابقاً وإن الإجراءات التي تضعها الإدارة تساعد في اكتشاف الأخطاء وأن هذا النظام يعمل بشكل كفوء و فعال ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه مهما بلغت قوة النظام الذي تضعه الإدارة فإنها لا تستطيع الحصول على تأكيد مطلق وإنما تحصل على تأكيد معقول للأسباب التاليـــة:**

* **وجود المحددات المتوارثة في أي نظام رقابي من أمثلة ذلك اعتماد هذه المنظمة سواءً في عملية التصميم أو التنفيذ على العنصر البشري والحكم المهني.**
* **إمكانية التواطؤ بين الموظفين الذين يقومون بالوظائف المتعارضة سواء من أجل التلاعب أو الاختلاس وهذا يجعل أي نظام رقابي يعاني من صعوبات في اكتشاف مثل هذه التصرفات. (اسماء سلمان زيدان الجبوري, 1992، ص155)**
* **تجاوز الإدارة التعليمات التي قامت بوضعها والقيام باختراقات لنظام الرقابة الداخلية.
- التغيرات التكنولوجية التي تحدث في بيئة العمل والتي قد تجعل أي رقابة داخلية عاجزة عن توفير الرقابة المناسبة ما لم يتم تحديثه وتطويره.**
* **التكلفة مقابل المنفعة، حيث إن التصميم المناسب لنظام الرقابة وشموليته قد يصعب تحقيقها بسبب التكاليف التي قد تزيد من المنافع في بعض الأحيان .**

**4.4.2.1 تقييم المخاطر عند اعداد القوائم المالية**

**يقصد بها القيام بتقييم المخاطر التي تتعلق بإعداد القوائم المالية لمراعاة الالتزام بالمعايير المحاسبية، وتعرف المخاطر في المعيار الدولي للرقابة بأنها (مخاطر المعلومات الخاطئة التي تحدث في رصيد حساب أو مجموعة من المعاملات التي  يمكن أن تكون مادية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة أو مجتمعات أخرى والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها إلا بواسطة النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب).
ويقصد بتحديد المخاطر(القيام بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الوحدة وفقاً للمبادئ المحاسبية)، ويمكن تحديد بعض المخاطر من قبل الادارة التي يمكن أن تنجم عن الظروف المتغيرة مثل الأنواع الجديدة في الأعمال والتي تطلب اجراءات محاسبية جديدة وتغيرات النظم الناتجة عن تقنيات جديدة والنمو السريع للمؤسسة والتغييرات في الموظفين ذوي العلاقة لتبويب البيانات والمواد والتقارير.**

**يجب أن يحصل الموظف الرقابي والمحاسبي على معرفة كافية عن عملية تقدير المؤسسة للمخاطر بالدرجة التي تمكنه من فهم كيف أن تأخذ إدارة المؤسسة في الاعتبار المخاطر المتعلقة بأهداف التقارير المالية وكيف تتخذ القرارات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر. (اسماء سلمان زيدان الجبوري, 1992، ص155)**

**6.4.2.1 المتابعة للرقابة الداخلية**

**ويقصد بها المراجعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية لتحديد فيما إذا كانت تعمل كما هو مخطط، ولتحديد مدى الحاجة لإجراء التطور المطلوب لمسايرة الظروف المتغيرة، وتعتبر إدارة وحدة الرقابة الداخلية المسؤولة عن تنفيذ مهمة المتابعة، فتصبح أكثر فعالية، وبالأخص بالوحدات الكبيرة إذا كانت الرقابة مستقلة عن العمليات والأقسام المحاسبية وتقاريرها ترفع لأعلى سلطة في الوحدة. (عبد الرزاق محمد قاسم, 1998، ص166)**

الفصل الثاني

تصميم نظم الرقابة الداخلية

**1.2 المبحث الأول: المقومات والمبادئ الواجب إتباعها في تصميم نظام الرقابة الداخلية.**

**2.2 المبحث الثاني: العوامل وطرق فحص وتقييم الأنظمة التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية.**

**1.2 المبحث الأول: المقومات والمبادئ الواجب إتباعها في تصميم نظام الرقابة الداخلية.**

**1.1.2 مقومات نظام الرقابة الداخلية:**

من أجل أن يكون نظام الرقابة الداخلية سليماً لابد من توفر المقومات الرئيسية التالية:

1. الهيكل التنظيمي.
2. الهيكل المحاسبي.
3. اختيار الموظفين وتدريبهم.
4. خطة تنظيمية إدارية.
5. مراقبة وتقييم الأداء.
6. استخدام الوسائل الآلية. (خالد أمين عبد الله ، 1999، ص230)
	* + 1. **الهيكل التنظيمي:**

"يراعى في وضعه تسلسل الاختصاصات وتوضيح الإدارات الرئيسية مع تحديد السلطات والمسؤوليات لهذه الإدارات بدقة"، حيث تزداد أهمية الهيكل التنظيمي مع حجم الوحدة الاقتصادية إذ أنه في المنشآت الصغيرة والتي تتكون من قسم أو قسمين فإنه تكون الحاجة لهيكل تنظيمي أقل بكثير من لو كانت الوحدة الاقتصادية مؤلفة من عدد كثير من الأقسام والإدارات، والذي يساعد الإدارة العليا في توزيع السلطات والصلاحيات بين هذه الأقسام بصورة تمكنها من أداء أعمالها باستقلالية كبيرة نوعاً ما، ومما تجدر الإشارة إليه هنا إلى أن الهيكل التنظيمي يتأثر بصورة كبيرة ومباشرة بنوع الوحدة الاقتصادية حيث "يتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المشروع وحجمه وشكله القانوني، ولابد أن يراعي فيه البساطة والمرونة لمقابلة أي تطورات في المستقبل، والمرونة تعتبر هنا مهمة جداً حيث تعطي للهيكل التنظيمي الملاءمة مع أي تطورات قد تحصل في الوحدة الاقتصادية من حيث التوسع فيها أو انحسار أنشطتها لذلك يجب أن يعكس الهيكل التنظيمي الوحدة الاقتصادية بصورة دقيقة في أي وقت. **(خالد أمين عبد الله ، 1999، ص231)**

* + - 1. **النظام المحاسبي:**

 إن نظام الرقابة الداخلية يتطلب توفير نظام محاسبي دقيق يؤدي إلى تدعيم نظام الرقابة الداخلية، ويشمل هذا النظام مجموعة من المستندات والدفاتر والسجلات المتكاملة تغطي كافة احتياجات النشاط وتصميم دليل محاسبي يراعي فيه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل تكلفة ممكنة، وأن يتضمن "دليل واضح للحسابات يراعى في وضعه إتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها"، واتخاذ الإجراءات والسياسات المحاسبية التي تتبع لمعالجة العمليات، وإعداد الموازنات التخطيطية والتفصيلية للعمليات ومتابعة تنفيذها. (يحي حسين عبيد، 1997، ص 110)

* + - 1. **اختيار الموظفين وتدريبهم:**

وذلك للرفع من مستواهم المهني وزيادة كفاءاتهم للاستفادة منها في تدعيم نظام الرقابة الداخلية حيث أن وضع الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مكان العمل المناسب لهم يساعد على وضع نظام رقابة داخلية متماسك.

* + - 1. **الخطة التنظيمية الإدارية:**

يتوجب على من يضع الخطة التنظيمية الإدارية أن يراعي عند وضعها الاستقلال التنظيمي للإدارات، وذلك بتحديد مسؤوليات كل إدارة وتنظيم العلاقات فيما بينها، بحيث لا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات، بل يكون عمل كل إدارة محدداً لها.

* + - 1. **مراقبة وتقييم الأداء:**

 تعتبر مراقبة الأداء إحدى الركائز التي يقوم عليها نظام الرقابة الداخلية، والتي تهدف إلى تقييم الأداء ومراجعة كافة العمليات المحاسبية لضمان سير العمل كما خطط له، والتأكد من أن الخطط المرسومة التي وضعتها الإدارة قد طبقت فعلاً والاهتمام بكافة عمليات المشروع ومتابعة تنفيذها للتأكد من الأداء الفعلي لها. (خالد أمين عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 232 – 233)

**6.1.1.2 استخدام الوسائل الآلية:**

 وهي تعتبر أهم المقومات التي تكفل نجاح أنظمة الرقابة الداخلية، خصوصاً في الوحدات الاقتصادية التي تستخدم الآلات (الحواسيب) في تنفيذ وتحقيق أنظمتها المحاسبية.

**2.1.2 المبادئ الواجب إتباعها في تصميم نظام الرقابة الداخلية:**

من أهم المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند وضع نظام سليم للرقابة الداخلية التالي**: ( فوزي دميان، خليفة علي ضو 1990، ص (208)**

1. تحديد المسؤوليات بكل وضوح.
2. مسك دفاتر وسجلات مناسبة.
3. تأمين الأصول وضمان المستخدمين.
4. فصل عمليتي الإثبات في الدفاتر والاحتفاظ بالأصول.
5. توزيع مسؤوليات العمليات المتصلة ببعضها.
6. تبادل المستخدمين.
7. تفهيم النظام للمستخدمين وكسب تعاونهم.
8. المراجعة المستمرة للنظام.
9. استخدام الوسائل الآلية كل ما أمكن ذلك.
	* + 1. **تحديد المسؤوليات بكل وضوح:**

لكي يكون نظام الرقابة الداخلية قوي وفعال، يجب أن تحدد فيه المسؤوليات والاختصاصات، أي يحدد فيه مسؤولية كل شخص عن عمل معين يقوم به، وذلك لأنه عندما يشترك أكثر من شخص في مسؤولية عمل ما يتعذر حينها تحديد من المسئول في حالة وقوع خطأ ما في هذا العمل.

* + - 1. **مسك دفاتر وسجلات مناسبة:**

مسك دفاتر وسجلات دقيقة ومنتظمة أمر مهم لضمان سير المراقبة وحماية ممتلكات وأصول المشروع، أما في حالة عدم انتظام هذه السجلات والدفاتر فهذا يعني ضعف النظام الرقابي الداخلي بالمشروع، وهذا ما يجعل المختلسين يستغلون الوضع مما يؤدي إلى الزيادة في التلاعب والسرقة ولهذا يقع على عاتق النظام الرقابي الداخلي توفير دفاتر وسجلات دقيقة وسليمة ومنتظمة.

* + - 1. **تأمين الأصول وضمان المستخدمين:**

يجب التأكد من أمانة وإخلاص المستخدمين لدى المشروع وخصوصاً من تسند إليهم العمليات النقدية وما يتعلق بها، لأن هذا يجعلنا نوفر الوقت والجهد فيما لو كانوا المستخدمين بعكس هذه الصفات، ولهذا يجب أن يتمتع المستخدمين بالصدق والنزاهة لتكون الثقة متبادلة وهذا ينعكس إيجاباً على أعمال المشروع ويقلل من الاختلاسات والسرقة، ويجب أيضاً التأمين على أصول الشركة ضد الحريق والسرقة وغيرها من الكوارث المحتملة. ( فوزي دميان، خليفة علي ضو 1990، ص (209)

* + - 1. **فصل عمليتي الإثبات في الدفاتر والاحتفاظ بالأصول:**

يشير هذا المبدأ إلى ضرورة الفصل بين وظيفة المحاسبة وإمساك الدفاتر عن باقي عمليات المشروع، فإذا كان الشخص الذي يقوم بإثبات العمليات في الدفاتر هو نفس الشخص المسؤول عن الاحتفاظ بالأصول فإن هذا الشخص من السهل عليه أن يغطي أي عجز في أصول المشروع نتيجة السرقة والغش عن طريق التحريف في بيانات السجلات المحاسبية، وعليه فإنه لا يجوز أن تكون له أي صلة بسجلات ودفاتر المنشأة.

* + - 1. **توزيع مسؤوليات العمليات المتصلة ببعضها:**

إن الهدف الرئيسي من هذا المبدأ توزيع مسؤوليات العمل بين أكثر من موظف أو أكثر من قسم، بحيث يكون عمل الموظف التالي أو القسم التالي بمثابة تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم الأول، وهذا سوف يؤدي إلى التقليل من فرص الخطأ والغش، بحيث يمكن اكتشاف الأخطاء والغش أولا بأول.

* + - 1. **تبادل المستخدمين:**

يقوم هذا المبدأ على أساس تبادل الموظفين على وظائف المنشأة المختلفة، بمعنى تغيير كل موظف من وظيفة إلى أخرى كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وهذا التغيير يجعل الموظف أكثر حرصاً عند تأدية عمله، وذلك لتجنب الأخطاء والتي يمكن اكتشافها عند تغيير الوظائف، وبالتالي يصبح الموظف ملماً بجميع وظائف القسم ويستطيع أن يقوم بأي من هذه الوظائف بكفاءة عالية، وبذلك يستطيع الموظف أن ينوب عن غيره في حالة غياب الموظف عن عمله لسبب أو لآخر.

* + - 1. **تفهيم النظام للمستخدمين وكسب تعاونهم:**

حتى يكون نظام الرقابة الداخلية فعالاً يجب أن يتم توضيح كافة الإجراءات والوسائل التي تتبناها إدارة المنشأة لمستخدمي هذا النظام، حيث أنه بدون تعاون المستخدمين لا يمكن تطبيق نظام الرقابة الداخلية سواءً كانت إدارية أو محاسبية، وبالتالي لا يمكن التأكد من فاعليتها في المحافظة على أصول وممتلكات المنشأة.

* + - 1. **المراجعة المستمرة للنظام:**

وفي هذه الحالة تتم عمليات الفحص وإجراء الاختبارات بطريقة منتظمة وفقاً لبرنامج زمني محدد مسبقاً، حيث تقوم الشركات الكبرى بإنشاء قسم خاص للمراجعة الداخلية يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى.

* + - 1. **استخدام الوسائل الآلية كل ما أمكن ذلك:**

تعتبر الوسائل الآلية هامة جداً خصوصاً في المصارف والمنشآت الكبيرة التي تستخدم وسائل معينة في تنفيذها للأعمال، لذلك يجب أن تراعى عند تصميم نظام الرقابة الداخلية.

**2.2 المبحث الثاني: العوامل وطرق فحص وتقييم الأنظمة التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية.**

**1.2.2 العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية:**

توجد العديد من العوامل التي أثرت بشكل مباشر في عملية اتساع نطاق الرقابة الداخلية وتطويرها ومن هذه العوامل نذكر:

1. حاجة المشاريع الضخمة ذات النشاطات الكبيرة الحجم إلى وجود نظام رقابي داخلي يعمل على ضبط ومراقبة كافة العمليات التي تقوم بها هذه المشاريع.
2. تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية"، خصوصاً في المنشآت الكبيرة حيث يتعذر على إدارة المشروع القيام بكافة الأعمال، لهذا يتم الاستعانة بأنظمة رقابة داخلية للتأكد من حسن سير الأعمال. (يوسف محمود جربوع، 2000، ص 112)
3. تطور الإجراءات الرقابية من رقابة كاملة تفصيلية إلى اختباريه، والتي من خلالها يتم الاختصار في إجراءات تنفيذ الرقابة، كاعتمادها على العينات الإحصائية.
4. حاجة إدارة المشروع إلى البيانات والتقارير المحاسبية الصحيحة والخالية من الأخطاء والتي يمكن للإدارة الاعتماد عليها والوثوق بها لاتخاذ قراراتها الصائبة.
5. تحتاج الإدارة إلى وجود نظام رقابي داخلي متكامل يحافظ على أموال المشروع وكافة ممتلكاته من الاختلاس والسرقة.
6. تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المنشآت المختلفة العاملة داخل البلد لتستعملها في التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية والتسعير وحصر الكفايات العلمية وما شابه، فإذا ما طلبت هذه المعلومات من منشأة ما عليها تحضيرها بسرعة ودقة، وهذا هو الأمر الذي لا يتسنى لها ما لم يكن نظام الرقابة الداخلية المستعمل قوياً ومتماسكاً". (خالد أمين عبد الله، 2000، ص228)

**2.2.2 طرق فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية:**

لغرض التأكد من كفاية أنظمة الرقابة الداخلية فإنه على مراجع الحسابات أن يقوم بمراجعة مستمرة ومنتظمة للنظام أثناء تشغيله الفعلي، وذلك لتصحيح الانحرافات أو التجاوزات التي قد تظهر أثناء عملية التشغيل، وعليه يقوم مراجع الحسابات بتقييم هذا النظام مستخدماً لذلك العديد من الوسائل نذكر منها ما يلي: (خالد أمين عبد الله، 2000، ص238)

1. الاستبيان.
2. الملخص التذكيري (طريقة المذكرة المكتوبة).
3. التقرير الوصفي.
4. دراسة الخرائط التنظيمية.
5. فحص النظام المحاسبي.
	* + 1. **الاستبيان:**

 ويضم "مجموعة من الأسئلة تتناول جميع نواحي النشاط داخل المنشأة وتوزع على العاملين لتلقي الردود عليها ثم تحليل تلك الإجابات للوقوف على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المنشأة"، عليه فإن المراجع وبعد أن يتلقى الردود التي تتضمن الإجابات على الأسئلة يقوم بالتأكد من الإجابات وذلك عن طريق الاختبار والعينة، إن مدى نجاح هذه الوسيلة في التقييم تعتمد على الدقة في صياغة الأسئلة التي تكون مصممة أساساً للإجابة عليها إما (بنعم) أو (بلا) وغالباً ما تشير الإجابات (بنعم) على قوة نظام الرقابة الداخلية والعكس صحيح عند الإجابة (بلا). إن استخدام الاستبيان يحقق العديد من المزايا نورد منها ما يلي: (يوسف محمود جربوع، 2000، ص 115)

1. سهولة التطبيق لمختلف المنشآت ومرونة الأسئلة التي يتم تحديدها من قبل شخص على دراية كافية بأحوال الوحدة الاقتصادية.
2. العملاء لا يعترضون على تطبيقها لأنهم يعتقدون أن الاستبيان هو جزء من أنظمة الرقابة الاعتيادية.

ج. إمكانية شمولها لكافة الأنشطة عن طريق تصميم الأسئلة بصورة تشمل جميع النشاطات.

1. لا يحتاج إلى أشخاص ذوي خبرة وكفاءة عالية كما هو الحال بالنسبة لباقي وسائل التقييم الأخرى.

 بالرغم من المزايا التي تتمتع بها طريقة الاستبيان إلا أنه ما يعاب عليها "أنها قد تحتوي على الخطوط العامة التي تنطبق على جميع المنشآت ذات النشاط المتشابه، وبالتالي لا تراعي الظروف الخاصة بالمنشأة"، وللتغلب على هذا العيب فإنه يتوجب على المراجع أن يقوم بتحضير استبيانات خاصة لكل منشأة على حدة وتفاديه الاستبيان الموحد، وكذلك يتوجب عليه مراجعته لقوائم الاستبيان وتعديلها في كل فقرة. (يوسف محمود جربوع، 2000، ص 116)

* + - 1. **الملخص التذكيري (طريقة المذكرة المكتوبة):**

"وتستخدم هذه الطريقة كبديل عن طريقة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية"، وذلك لكون قائمة الاستبيان في بعض الأحيان تكون طويلة وتحوي على أسئلة عديدة تجعل من مهمة الإجابة على أسئلتها مملة وروتينية مما يؤثر على الجدية من قبل الشخص الذي يقوم بالإجابة على أسئلة الاستبيان، عليه فإن هذه الطريقة تعتبر أكثر سهولة وأكثر اختصاراً للوقت من طريقة الاستبيان، ويظهر عليها الجانب الشخصي عند صياغة الأسئلة، إذ يقوم المراجع بكتابة تقرير عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة والذي من خلاله يتضح نقاط الضعف والتجاوزات التي قد تحصل، وغالباً ما يتم إجراء هذا النوع عن طريق المقابلة الشخصية. (إدريس عبد السلام اشتيوي، 1996، ص 66)

* + - 1. **التقرير الوصفي:**

بموجب هذه الطريقة يتم تحديد الإجراءات الرقابية ووصفها بصورة دقيقة مسبقاً، وعلى أساسها يتم تدقيق العمليات فيما بعد، تعتبر هذه الطريقة مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى حد ما، أما أبرز عيوبه فيتضح في صعوبة تتبع الشرح المطول لنظام الرقابة وصعوبة التأكد من تغطية كافة جوانب نظام الرقابة الداخلية في هذا التقرير.

* + - 1. **دراسة الخرائط التنظيمية:**

 بموجب هذه الطريقة يقوم المراجع بدراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية المتبعة وذلك من خلال دراسته للخرائط التنظيمية المستعملة في المشروع مثل الخريطة التنظيمية العامة وخرائط الدورات المستندية لمختلف عمليات المشروع، كالمبيعات النقدية الأجور"، وتتميز هذه الطريقة عن باقي الطرق في إنها توضح الوسائل التي تستخدم في إدخال وإخراج البيانات سواءً كانت يدوياً أو إلكترونياً، كما أنها "تعطي لقارئها فكرة سريعة عن نظام الرقابة وتمكنه بسهولة من الحكم عن مدى جودته، وهي بذلك تتفوق على التقرير الوصفي المكتوب للنظام، وأيضاً على قائمة الاستبيان"، أما من أبرز عيوبها - صعوبة رسم هذه الخرائط خصوصا إذا تضمنت تفاصيل كثيرة واستنتاج مدى متانة نظام الرقابة الداخلية من خلالها ولا تظهر فيها الإجراءات الغير عادية والتي تعتبر هامة جداً للمراجع. (خالد أمين عبد الله، 2000، ص241)

**5.2.2.2 فحص النظم المحاسبي:**

يقوم المراجع بفحص كافة النظم المحاسبية المتبعة كتدقيق السجلات المحاسبية المختلفة وتدقيق المستندات والتحقق من كفاءة الدورة المستندية، وغيرها من القوائم التي يقوم المراجع بإبداء رأيه في متانة نظم الرقابة الداخلية المتبعة "وتتميز هذه الطريقة بأنها تركز على الظروف الخاصة بكل مشروع، ويعاب عليها أنها قد تصبح مطولة في المنشآت الكبيرة خاصة إذا قام المراجع بالتحري بخصوص الموظفين والسجلات وما شابه". (يوسف محمود جربوع، 2000، ص 131)

**3.2.2 أثر تقييم الرقابة الداخلية على تصميم برنامج المراجعة:**

 يتأثر برنامج المراجعة الداخلية بصورة كبيرة بالنتائج التي تتمخض عنها عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية، إذ كلما كان نظام الرقابة الداخلي المتبع فاعل وقوي كلما أمكن المراجع من الاعتماد عليه عند إجراء عمله، وبالتالي سوف تؤثر نتائجه على الأعمال التي سوف يقوم بها المراجع، حيث يقوم المراجع بالأعمال التالية:

1. "الحد من الاختبارات التي سيجريها على الدفاتر والسجلات وذلك باستخدام أسلوب العينة الإحصائية حيث أن مراجعة العمليات المالية بالكامل أمر لا داعي له طالما أن نظام الرقابة يمكن الاعتماد عليه"، والعينة الإحصائية هو أسلوب رياضي بموجبة يتم اختيار عينة بطريقة عشوائية من مجموعة من عمليات مالية يتم فحصها للوصول إلى النتائج المطلوبة وهذه العينة يجب أن يراعي فيها بعض الاعتبارات منها عدم التحيز والثقة.
2. بعد الحد من الاختبارات يقوم مراجع الحسابات بإجراءات التحقق من بنود الحسابات الختامية من أهلها الدخل، قائمة المركز المالي. للتأكد من وجود الأصول باستخدام طرق الجرد المختلفة والتأكد من وجود ما يثبت ملكيتها والتأكد من أن ملكية تقييم الأصول في الميزانية كان بصورة دقيقة، وكذلك التأكد من جميع الالتزامات الناشئة بذمة الوحدة الاقتصادية ووجود المستندات المؤيدة لها والعقود الخاصة بها، وكذلك التأكد من إتباع مبدأ الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات الخاصة بالوحدة الاقتصادية وعرضها بصورة دقيقة، وغيرها من الأعمال والأنشطة التي يقوم بها المراجع.

أما لو كان نظام الرقابة الداخلي غير قوي وتأكد ذلك للمراجع وما ينتج عنه من عدم الاعتماد عليه فإنه في هذه الحالة يقرر إتباع أسلوب آخر غير أسلوب العينات الإحصائية لأداء أعمال المراجعة، أي يستخدم خبرته الشخصية بدلاً من ذلك، فإما أن يقوم بفحص العمليات المالية للمنشأة في نهاية كل فترة زمنية معينة يحددها بنفسه (كل شهرين أو كل ثلاث أشهر) أو قد يقوم المراجع بمراجعة وفحص العمليات المالية التي تزيد قيمتها عن 10000 تراجع بنسبة 100%، والعمليات المالية من 5000 إلى 9999 تراجع بنسبة 80%، والعمليات المالية من 2000 إلى 4999 تراجع بنسبة 50%. (يوسف محمود جربوع، 2000، ص 133)

الفصل الثالث

الرقابة الداخلية بالمصارف واكتشاف الأخطاء

**1.3 المبحث الأول: أنظمة الرقابة الداخلية الالكترونية.**

**2.3 المبحث الثاني: عملية اكتشاف الأخطاء وإجراء معالجتها.**

**1.3 المبحث الأول: أنظمة الرقابة الداخلية الالكترونية:**

 يعتبر الحاسب الالكتروني من أهم تطورات التقنية الحديثة التي ظهرت في القرن الماضي، والذي فتح مجالات جديدة في عالم المحاسبة، ومن تم المراجعة، إن دخول الحاسب الالكتروني في عمل الأنظمة المحاسبية أدى إلى حدوث تغيرات جذرية في طريقة إعداد ومعالجة البيانات وفي تقديم المعلومات إلى مستخدميها، وهذا بالتالي أثر بصورة كبيرة على عملية المراجعة مما أدى إلى ضرورة إجراء تعديلات على الأنظمة الخاصة بالأنظمة اليدوية.

 ويمكن تعريف المراجعة الالكترونية بأنها "عملية جمع وتقييم لتحديد ما إذا كان "استخدام الحاسب الآلي يساهم في حماية أصول المنشأة ويعيد سلامة بياناتها وتحقيق أهدافها بفعالية ويستخدم مواردها بكفاءة". (يوسف محمود جربوع، 2000، ص387)

 ومن خلال هذا التعريف يتضح جلياً أن أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة على الأنظمة الالكترونية لا تختلف بأهدافها عن أهداف أنظمة الرقابة الداخلية الاعتيادية من حيث مساعدة الإدارة بما تقدمه من معلومات تعتبر هامة في كشف الأخطاء وتصحيح التجاوزات التي قد تحدث.

 إن وجود أنظمة الرقابة الداخلية الالكترونية أدى إلى ظهور بعض المشاكل أو الصعاب التي على المراجع أن يواجهها كظهور نقاط رقابية جديدة متعلقة بالجهاز الالكتروني والبرامج المشغلة له بالإضافة إلى إجراءات الرقابة على المداخلات والمخرجات.

 أما الصعوبات الأخرى التي قد تواجه المراجع فهي تتمثل في اختفاء عنصر المراجعة التبعية (والمقصود بالمراجعة التبعية هي إمكانية تتبع المستندات والمعاملات المالية والحسابات المثبتة في السجلات وصولاً إلى مصدر نشأتها).

إن صعوبة المراجعة التبعية في الأنظمة الالكترونية تتمثل في كون أغلب المستندات والمعاملات المالية مسجلة على وسائل حفظ الكترونية يصعب قراءتها بالعين المجردة، ومن المشاكل والصعوبات الأخرى هي صعوبة تجميع البيانات الخاصة بالنظام الالكتروني، وبذلك يجب على المراجع أن يكون أكثر تفهماً لعمل موظفي قسم الحاسب الالكتروني.

**1.1.3 الرقابة الداخلية في النظم الالكترونية:**

من أجل أن يتمكن المراجع من أدائه لكافة أعماله بصورة جيدة عند قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية في الأنظمة الالكترونية فإنه يتوجب عليه أن يكون على دراية كافية بهذه الأنظمة، وكذلك الأجهزة المستخدمة في معالجة البيانات المحاسبية، وقد يلجأ إلى ذوي الخبرة في هذا المجال في حالة عدم امتلاكه معلومات كافية حول الحاسب الآلي.

ويمكن تقسيم إجراءات الرقابة الداخلية في الأنظمة الالكترونية إلى مجموعتين رئيستين وهما:

1. الرقابة العامة.
2. الرقابة على التطبيق. (إدريس عبد السلام اشتيوي، 1996، ص 382).

**1.1.1.3 الرقابة العامة:**

وتتمثل في إجراءات الرقابة بمفهومها الواسع والتي يجب توافرها في الأنظمة الالكترونية ومن بينها ما يلي:

1. **تنظيم قسم الحاسب الالكتروني:**

إذ يجب أن يكون قسم الحاسب الالكتروني ذو استقلالية عن باقي الأقسام ولا ينبغي أن يكونا تابعاً للقسم المالي بالشركة على وجه الخصوص، ويتم فيه اعتماد مبدأ فصل الصلاحيات والاختصاصات وتقسيم الأعمال.

ومن الأشخاص الذين يجب فصل اختصاصاتهم هم محللو النظم والمبرمجون والمشغلون، فمحلل النظم لا يجوز له أن يقوم بوضع البرامج واستخدامها كما هو الحال بالنسبة لمصمم البرنامج فهو أيضاً لا يحق له المعرفة الكافية بتصميم البرنامج.

1. **إجراءات توثيق الأنشطة المختلفة للنظم الالكترونية:**

للحصول على أقصى كفاءة ممكنة للرقابة الداخلية في الأنظمة الالكترونية يستوجب "وجود إجراءات توثيق مناسبة وهذه الإجراءات تشتمل على إنشاء وتصميم السجلات والمستندات المختلفة والخاصة بالنظام". إن إجراءات التوثيق هذه تنطوي عليها أهمية كبيرة إذ أنها تمكن إدارة الوحدة الاقتصادية من معرفة كامل العمليات والأنشطة التي تمت في النظام بالإضافة لذلك يتم الاعتماد عليها كأساس عند تقييم إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية. (إدريس عبد السلام اشتيوي، 1996، ص 383)

1. **إجراءات الرقابة المادية في الأنظمة الالكترونية:**

تهدف جميع الشركات إلى المحافظة على أجهزة الحاسوب المستخدمة لديها وما يتعلق بها من مستندات وذلك لكون الحاسب الالكتروني من أهم عناصر النظام الالكتروني، لذا فإن جميع الشركات قد قامت بفرض إجراءات رقابية عديدة وكثيرة وتحقيق الحماية المادية للحاسب نذكر من أهمها:

1. **الرقابة على حجرة الحاسب الالكتروني:**

وفيها يتم فرض إجراءات رقابية وعلمية على الأجهزة المكونة للحاسب الآلي كوحدات الإدخال ووحدات الإخراج ووحدات التشغيل والمعالجة المركزية.

1. **الرقابة على الملفات:**

تعتبر الملفات من وسائل الحفظ الالكترونية الهامة، لذا يجب اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للمحافظة على هذه الملفات من التلف والضياع أو الاستعمال الغير مسئول، وهناك العديد من الإجراءات الرقابية والأمنية نذكر من أهمها المحافظة على درجات معينة عند حفظ الملفات والاحتفاظ بها في أماكن مخصصة لها، بحيث لا يتمكن أي شخص غير مسئول من استخدامها، وعمل عدة نسخ منها والاحتفاظ بها في أماكن أمنة خارج مبنى الشركة وذلك للرجوع إليها عند تلف أو ضياع الملف الأصلي.

1. **الرقابة على الجهاز:**

وتشمل هذه الرقابة المميزات والخصائص الرقابية التي توجد في الجهاز نفسه، والهدف من ورائها اكتشاف الأخطاء تلقائياً وضمان دقة تشغيل البيانات ومن هذه الوسائل القراءة المزدوجة والقراءة بعد التثقيب والمراجعة الارتدادية.

**2.1.1.3 الرقابة على التطبيق:**

وتشير الرقابة على التطبيق إلى الإجراءات الرقابية على البيانات المشغلة بواسطة الحاسب الالكتروني، وتشمل الرقابة على المدخلات وعلى التشغيل وعلى المخرجات، وفيما يلي عرض موجز لهذه الإجراءات الرقابية.

1. **الرقابة على المدخلات:**

وتشمل عمليات الرقابة على إعداد البيانات قبل إدخالها والرقابة على تحويل هذه البيانات، وتعتبر هذه الرقابة من أهم أنواع الرقابة في الأنظمة الالكترونية، وذلك لكونها المرحلة الأولى لعملية التشغيل، إذ أن البيانات التي يتم إدخالها للحاسب الآلي وتحتوي على أخطاء فإن المخرجات سوف تكون غير دقيقة وتحوي أخطاء. **(عماد الصباغ، 2000، ص97)**

1. **الرقابة على التشغيل:**

إن كفاءة الإجراءات الرقابية التي يتم تنفيذها على البيانات المدخلة لا تعني بالضرورة إلى ضمان عملية التشغيل على أفضل صورة، لذلك فإن أغلب تصميم نقاط رقابية خاصة بتشغيل البيانات، وهذه النقاط الرقابية تكون مصممة بالبرامج المشغلة للبيانات". **(ماهر موسى العبيدي, 2003، ص45)**

1. **الرقابة على المخرجات:**

حتى وإن كانت هناك رقابة دقيقة على المدخلات وعلى عمليات تشغيل البيانات، فإنه يتم فرض رقابة لغرض التحقق من صحة المخرجات قبل توزيعها، فإما أن يتم مقارنة المجاميع الرقابية المكتوبة بواسطة الحاسب مع تلك الموضوعة مسبقاً قبل عملية التشغيل أو أن يتم فحص ومراجعة المخرجات بالعين المجردة، بالإضافة إلى الرقابة التي تتم على المخرجات فإنه يجب أن تتوفر رقابة على عملية توزيع المخرجات والتأكد من أن استلامها يتم من قبل الأشخاص المخولين فقط**. (عماد الصباغ، 2000، ص98)**

وهنك وسائل وأساليب أخرى تستخدم في المراجعة الالكترونية نذكر منها:

1. برنامج المراجعة الالكترونية.
2. أسلوب البيانات الاختبارية.
3. **برنامج المراجعة الالكترونية:**

هنا يستخدم المراجع بعض البرامج جاهزة التطبيق بغض النظر عن مصدر هذه البرامج، سواءً تم إعدادها من قبل جهات خارجية أو صممت في داخل المنشأة ويستخدمها المراجع في "قراءة ملفات الحاسب الالكتروني واختيار المعلومات وإجراء العمليات الحسابية وتكوين الملفات الخاصة بالبيانات وطبع التقارير، وعلى المراجع أن يقوم بالتأكد من صلاحية هذه البرامج قبل استخدامها في عملية المراجعة.

1. **أسلوب البيانات الاختبارية:**

وفي هذا الأسلوب يتم إدخال عينة من العمليات سبق وأن تمت معالجتها في نظام الحاسب الالكتروني للمنشأة لغرض تنفيذ إجراءات المراجع عليها ومقارنة النتائج التي سيتم الحصول عليها مع النتائج التي سبق الوصول إليها.

**2.1.3 دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الأنظمة الالكترونية:**

إن استخدام الحاسب الالكتروني في الأنظمة المحاسبية لم يقلل بأي شكل من الأشكال من الحاجة إلى إجراء تقييم شامل ودقيق لنظم الرقابة الداخلية، بل على العكس من ذلك حيث ازدادت أهمية إجراء تقييم نظام الرقابة الداخلية وذلك للتأكد من كون جميع المعلومات والبيانات مركزة في جهاز الحاسب الالكتروني، وظهور نقاط رقابية جديدة كالرقابة على المدخلات والرقابة على عمليات التشغيل والمعالجة والرقابة على المخرجات، ولغرض قيام المراجع بإجراء تقييم على نظام الرقابة الداخلية فإنه لابد أن يقوم بالطرق التالية:

1. طريقة قائمة الأسئلة.
2. طريقة تحليل خرائط النظم.
3. طريقة فحص كشوف الأخطاء.
4. **طريقة قائمة الأسئلة:** **(عماد الصباغ، 2000، ص105)**

يلجأ المدقق لطريقة قائمة الأسئلة لغرض الحصول على المعلومات التي يحتاجها للتعرف على مقومات الرقابة في النظام الالكتروني، وعلى المدقق عند استخدامه لهذه الطريقة أن يراعي إجراءات الرقابة المتبعة في المشروع، ويتم إعداد قائمة الأسئلة من قبل المراجع، بحيث تكون شاملة لكافة الأنشطة التي تحدث في داخل الوحدة الاقتصادية، وبالتحديد التي يتم تنفيذها في الحاسب الآلي، وتتمثل هذه الأسئلة في معلومات عامة عن استخدام الحاسب الآلي ومشغليه وعن الخريطة التنظيمية لإدارة الحاسب الالكتروني، وكذلك أسئلة تختص بالرقابة على المدخلات والمخرجات، وكذلك الرقابة على البرنامج وإجراءات الحماية وتخطيط التشغيل الالكتروني وأن صياغة الأسئلة تكون بصورة استفسارات تطرح على المتخصصين تتم الإجابة عليها إما (بنعم) أو (لا) وكلما كانت الإجابة بنعم كلما كان ذلك مؤشر على سلامة وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والعكس صحيح.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن قائمة الأسئلة هذه ومهما كانت شاملة إلا أنها تبقى في حدود الوحدة الاقتصادية، أي ضرورة إجراء تعديلات عليها بما يتفق مع ظروف كل عملية يقوم بها المدقق، ويؤخذ على هذه الطريقة إنها غير فعالة في الحكم على مدى دور الإجراءات المتبعة في الرقابة على البرامج المستخدمة في الأنظمة الالكترونية**. (تغر يد سالم محمود الليلة, 2002، ص67)**

 **2. طريقة تحليل خرائط النظم:**

"إن خرائط النظم هي عبارة عن عرض بياني لإجراءات تدقيق البيانات في نظام معين، أو في دورة عمليات محددة، معنى ذلك إن خرائط النظم ما هي إلا وسيلة تستخدم في توضيح خط سير البيانات التي يتم معالجتها بالنظم الالكترونية،- وتعتبر هذه الطريقة مكملة لطريقة قائمة الأسئلة وبموجبها يقوم المدققون باستخدام خرائط النظم الخاصة بإدخال وإخراج ومعالجة البيانات عند إجراءاتهم التي يتبعونها لغرض تقييم أنظمة الرقابة الداخلية الالكترونية.

**3. طريقة فحص كشوف الأخطاء:**

بموجب هذه الطريقة يتم تدقيق الكشوفات التي توضح الأخطاء التي يتم اكتشافها أثناء معالجة البيانات وتعتبر هذه الطريقة هامة لكونها تعتمد على تحليل الأخطاء التي تم اكتشافها والبحث عن أسبابها والطرق التصحيحية المتبعة لمعالجة الأخطاء. وتعتبر هذه الطريقة مكملة لطريقتي قائمة الأسئلة وتحليل خرائط النظم.

**2.3 المبحث الثاني: عملية اكتشاف الأخطاء وإجراء معالجتها**

**1.2.3 الأخطاء المحاسبية ومعالجتها**

 بما أن العمل المحاسبي في المصرف يشمل مناولة كميات كبيرة من البيانات عن عمليات المصرف ونشاطاته المتعددة، وذلك بتسجيلها وترحيلها وترصيدها في الدفاتر المحاسبية واستخلاص نتائجها وفقاً لخطوات وقواعد وإجراءات معينة، لذلك هناك دائماً احتمال وقوع بعض الأخطاء في الدفاتر المحاسبية، ويمكن أن يكون سبب الخطأ راجعاً إلى السهو أو النسيان أو إلى الجهل ببعض القواعد المحاسبية، أو إلى عدم الدقة في إجراء العمليات الحسابية، أو إلى غير ذلك من الأسباب. (أيمن عبدالله، 2011، ص4)

وقد ساعد استعمال الحاسبات الآلية والأجهزة الالكترونية في المحاسبة على اللحد من وقوع كثير من الأخطاء، خاصة تلك التي تحدث أثناء ترحيل القيود وتجميع المبالغ وترصيد الحسابات.

إلا أن احتمال وقوع بعض الأخطاء ما زال قائماً أينما كان للعنصر البشري دور في إجراءات تسجيل العمليات المالية في الدفاتر المحاسبية أو ترحيلها أو ترصيدها، ويجب أن تخضع الحسابات دائماً للتدقيق والمراجعة للتأكد من سلامتها وخلوها من الأخطاء وعند اكتشاف أي أخطاء يجب تصويبها بالطريقة المناسبة وذلك وفقاً للإجراءات التي سنوضحها في هذا المبحث:

ومن المعلوم أن طريقة القيد المزدوج المتبعة في تسجيل العمليات بالدفاتر المحاسبية وطبيعة التوازن المستمر في مجاميع وأرصدة الحسابات الناتجة عن اتباع هذه الطريقة تساعد في اكتشاف بعض الأخطاء، وهي الأخطاء التي تؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة، إلا أن هناك أنواعاً أخرى من الأخطاء لا يكشفها ميزان المراجعة لأنها لا تؤثر على توازنه.

* + - 1. **أنواع الأخطاء المحاسبية**

**أولا: أخطاء تكتشفها أدوات المحاسبة**

 من الأدوات المحاسبية التى تساعد على اكتشاف الأخطاء ميزان المراجعة, واستعمال حساب المراقبة مع دفاتر الأستاذ وكذلك مذكرة تسوية المصرف تساعد في اكتشاف أخطاء حساب المصرف, ومنها أيضاً كشوفات الحساب للعملاء .(محمد سواح، 2009، 12)

أي أنه هناك اخطاء تظهر بصورة تلقائية, ولكن يوجد بعض الأخطاء التى يصعب اكتشافها مثل تحميل مصروف على حساب بدلاً من حسابه الأصلي, أو عدم احتساب الاستهلاك بنسبة صحيحة .

**ثانياً: أخطاء متعمدة وأخطاء غير متعمدة**أمثلة على الأخطاء المتعمدة
\* عدم اثبات مبيعات نقدية واختلاسها وتغطية الاختلاس بالتلاعب بدفتر الصندوق
\* اثبات دخول البضاعة للمستودعات دون أن تدخل فعلاً .
\* استلام دفعات من العملاء وعدم قيدها .
\* إدراج أسماء وهمية في كشوفات الرواتب والأجور .
\* تضخيم الأرباح للتلاعب بالأسهم .
\* تخفيض الأرباح لمحاولة التهرب الضريبي .
\* عدم إظهار الأصول والخصوم بالقيمة الحقيقية في قائمة المركز المالي .

**ثالثا : اخطاء تخفى واخطاء لا تخفى .**

الحقيقة أنه ليس معظم الأخطاء (وخاصة المتعمدة ) يمكن اخفاؤها ففي حالة وجود تلاعب أو اختلاس في حساب المصرف مثلاً فان المختلس او المخطئ إذا كان يعد مذكرة المصرف فيمكنه إخفاء ذلك عن طريق التقليل من الشيكات, أو إذا كان دفتر استاذ المصرف تحت يده يمكنه تقليل رصيد المصرف بالجمع الخاطئ أو الترصيد الخطأ , وفي حالة كونه يرحل من دفاتر الأستاذ فإنه يقوم بنقل أرقام خاطئة .

**2.1.2.3 احتمالات حدوث الأخطاء**

**تقييد العمليات**

1. التحليل الخاطئ للعمليات مثل عدم التفرقة بين مصروف إيرادي ومصروف رأسمالي.

1. السهو في تقييد العمليات, مثل عدم قيد فواتير بضاعة بالطريق رغم انتقال
ملكيتها للمنشأة .
2. قيد عمليات وهمية مثل قيد يخص سنة قادمة .
* **إجراءات المحاسبة**

 إن كل عملية حسابية يصاحبها احتمال عدم صحة في النتيجة وهنا يحدث الخطأ, فالجمع والترصيد واحتساب الاستهلاكات والديون المعدومة وفوائد الخصم, كل هذه العمليات إذا لم تجري بدقة يكون هناك احتمال حدوث الخطأ.

**إعداد التقارير المالية**

من الأخطاء المحتمل وقوعها في التقارير المالية نذكر
\* إدراج مفردات ومبالغ وهمية .
\* إبعاد مفردات أو مبالغ .
\* وصف مفردات وصفاً غير دقيق .
\* عدم الإفصاح عن كل ما يجب الإفصاح عنه .( **أرنز، ألفين ولوبك جميس، 2002، ص40)**

3.3.3 **الإجراءات اللازم اتباعها للحد من الأخطاء المحاسبية وضبطها**

يجب أن تتخذ المنشأة كافة الاحتياطات والخطوات الكفيلة بتجنب حدوث الأخطاء المحاسبية، وتقليلها لهذه الأخطاء إلى أقل حد ممكن، وأن تقوم بالإجراءات الكفيلة باكتشاف أية أخطاء قد تحدث في تسجيل أو ترحيل أو ترصيد الحسابات وفيما يلي أهم هذه الخطوات والإجراءات:

1. توفر نظام محاسبي سليم بالمنشأة يشمل دورة محكمة لتداول المستندات وحفظها وإجراءات تسجيل بياناتها في الدفاتر المحاسبية.
2. الاهتمام بكفاءة العناصر البشرية التي تقوم بمسك الدفاتر المحاسبية، من خلال الاختيار الجيد للأفراد وبرامج التدريب المناسبة لرفع كفاءتهم.
3. تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات ثم ترحيل القيود إلى دفتر الأستاذ من واقع المستندات، مع التأشير على المستندات بما يفيد إتمام تسجيلها في الدفاتر المحاسبية.
4. عدم انفراد الشخص الواحد بكل خطوات العملية من أولها إلى آخرها، والاعتماد على تقسيم العمل بين الموظفين لكي يراجع كل منهم عمل الآخر.
5. الاستعانة بالإمكانيات الآلية والتقنية في إجراء العمليات المحاسبية الروتينية لتجنب الأخطاء في العمليات الحسابية من ترحيل للقيود وتجميع وترصيد للحسابات وإعداد موازين المراجعة، فالأنظمة المحاسبية التي تستخدم الكمبيوتر تتميز بالدقة في ترحيل القيود المحاسبية وإجراء العمليات من جمع وطرح وترصيد الحسابات. وبذلك تحد من وقوع الأخطاء المعتادة في الأنظمة اليدوية. (جمعة، احمد حلمي، 2005. ص35)

الفصل الرابع

الجانب العملي

**نبذة عن مصرف الجمهورية**

هو أحد [المصارف](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D9%83) العاملة في [ليبيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7). تأسس المصرف أساساً كفرع لبنك [باركليز](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%B2) البريطاني في ليبيا، ليحمل اسمه الحالي في [22 ديسمبر](https://ar.wikipedia.org/wiki/22_%D8%AF%D9%8A%D8%B3%D9%85%D8%A8%D8%B1) [1970](https://ar.wikipedia.org/wiki/1970) حين صدر قرار بتأميمه بالكامل وجميع فروعه داخل ليبيا ليحمل اسم مصرف الجمهورية , في 2007 قرر مصرف ليبيا المركزي دمج مصرفي [الأمة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A9) والجمهورية في مصرف واحد تحت اسم مصرف الجمهورية. وصارت ميزانية المصرف الجديد بعد الدمج 8 مليارات [دينار ليبي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1_%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A)، ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعد [المصرف الليبي الخارجي](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A&action=edit&redlink=1)، وبعدد موظفين بلغ أثناء الدمج ما يزيد عن 5,800 موظفة وموظف إضافة إلى 146 فرعا له. كما أنه استنادا لحجم الأصول حل بين قائمة البنوك العشرة الكبرى في [شمال أفريقيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7) .

مصرف الجمهورية شركة مساهمة ليبية تأسس بموجب قرار مجلس الثورة في 13-11-1969ف بظم الفروع الاجنبية لجميع المصارف العاملة بالبلاد, عن 51% من رأس المال المدفوع ونتيجة لذلك تحولت فروع ( بنك باركليز ) العاملة في ليبيا آنذاك إلي شركة مساهمة ليبية تحت اسم ( مصرف الجمهورية ) وبمقتضي القانون رقم (153) لسنة 1970 بشأن تأميم الحصص الاجنبية ( بنك باركليز ) والبالغة (49%) من رأس مال مصرف الجمهورية , وبذلك اصبحت ملكية راس المال بالكامل ملكية عامة. (جمعية المصارف الليبية ودليل المصارف باليبيا, 2007ص6)

 ويعد المصرف احد اكبر المصارف العاملة في مجال الصيرافة التجارية بليبيا, ويتخذ مصرف الجمهورية من مدينة طرابلس مركزا رئيسا له, ويقدم خدماته للجمهور بمختلف مدن ومناطق ليبيا.

**مقدمة**

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحثين في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحثين عليها في تحليل الدراسة. بهدف الوصول للنتائج والتوصيات المستهدفة من هذه الدراسة.

**منهجية الدراسة**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك نظراً لمناسبة هذا المنهج مع طبيعة وأهدافها، ويقوم المنهج الوصفي التحليلي بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بمجموعة من الظروف، أو عدد من الأشياء أو أي نوع من الظواهر، ويعمل على استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وهذا ما يسهل ربط الظواهر ببعض، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات، وإعطاء التفسير الملائم لذلك مع إمكانية التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها؛ وهو ما يناسب تماماً هذه الدراسة، ويخدم الوصول لأهدافها.( الشيباني.عمر محمد التومي، 1975 م .ص 112)

كما تم الاعتماد على الدراسة التطبيقية والتي تم الحصول من خلالها على البيانات الأولية اللازمة للدراسة من خلال تصميم استبانة والتي تم إعدادها لهذا الغرض.

**مجتمع الدراسة وعينتها**

يقصد بمجتمع الدراسة: " جميع الأفراد أو الأشخاص الذين يكونون موضوع مشكلة البحث، يشمل مجتمع الدراسة مصرف الجمهوية – فرع السبعة. (عبيدات. ذوقان " 2003 م. ص113)

أما بالنسبة إلى عينة الدراسة فقد تَّم اختيارها بطريقة المسح الشامل، وهي طريقة يتم من خلالها جمع البيانات من جميع أفراد العينة، واختار الباحث هذا النوع من العينة؛ لأنه يتناسب مع الدراسة الحالية.

**حيث تم توزيع** تم توزيع عدد 30 استبانة في المصرف قيد الدراسة، كما موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (1) يوضح عدد الاستبانات الموزعة

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الاستبانات الموزعة | الفاقد | المستبعدة | الصالحة للتحليل | النسبة |
| 30 | 0 | 3 | 27 | 90% |

من خلال الجدول رقم (1) يوضح عدد الاستبانات، حيث تم توزيع عدد 30 استبانة في المصرف قيد الدراسة ، حيث استرجاع جميع الاستبانة، غير ان تم استبعاد استبانة عدد ثلاثة استبانات، وكانت الاستيانات الصالحة للتوزيع 27 استبانة أي بنسبة 90% .

**أداة الدراسة*:***

تم استخدام الاستبانة في جمع البيانات اللازمة وذلك لتحليلها، وإمكانية الإجابة على تساؤلات الدراسة وصولاً إلي تحقيق أهداف الدراسة، وتعتبر الاستبانة من أكثر أدوات البحث العلمي استخداماً، وهي من أفضل وسائل جمع المعلومات عن مجتمع الدراسة وفضلاً عن ملاءمِتها لطبيعة هذه الدراسة.

 وتعتبر الاستبانة من الأدوات الملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وأن الاستبانة تستخدم للحصول على حقائق عن الظروف، والأساليب القائمة بالفعل، فضلاً عن أنها وسيلة ميسرة لجمع البيانات اللازمة. (عبيدات. ذوقان " 2003 م. ص113)

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Likert) المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبانه حسب التدرج الموضح في الجدول رقم (2):

**جدول رقم (2) يوضح بدائل المقياس وفقا لمقياس ليكارت الخماسي وما يقابلها من درجات**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **غير موافق بشدة** | **غير موافق** | **محايد** | **موافق** | **موافق بشدة** | **البديل** |
| **1** | **2** | **3** | **4** | **5** | **الدرجات** |

حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل بديل موافق بشدة، والدرجة (4) كوزن لكل بديل موافق، والدرجة (3) كوزن لكل بديل محايد، والدرجة (2) كوزن لكل بديل غير موافق، والدرجة (1) كوزن لكل بديل غير موافق بشدة.

**أدوات التحليل المستخدمة**

 لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي ت تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال البرنامج الاحصائي SPSS . ومن بين هذه الأساليب مايلي:

.1 التكرارات ( Frequencies ) والنسب المئوية: لوصف مجتمع الدراسة وعينتها وحساب التوزيع إجابات افراد عينة الدراسة ..

2. المتوسطات والانحرافات المعيارية: وذلك لمعرفة انحراف إجابات افراد عينة الدراسة عن متوسطها الحسابي، أما بالنسبة إلى الانحراف المعياري يوضح التشتت في اجابات أفراد عينة الدراسة.

3. اختبار Tلعينة الواحدة ( one sample t – test ) أحد أهم الاختبارات الإحصائية وأكثرها استخداما في الأبحاث والدراسات التي تهدف للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية.

**أولا: البيانات الشخصية:**

قام الباحث بإدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع الاستبيان على عينة البحث في البرنامج الإحصائي spss لاستخراج التوزيع التكراري والنسب المئوية لبعض البيانات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في: العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المستوي الوظيفي، وسنوات الخبرة.

**1-العمر**

من بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي للعمر للعينة قيد الدراسة فهي كما هو مبين بالجدول التالي:

 **جدول رقم (3) يوضح توزيع افراد العينة حسب العمر**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| النسبة المئوية | العدد | العمر |
| 22 | 6 | أقل من 30 سنة |
| 30 | 8 | من 30 الى اقل من 40 سنة |
| 22 | 6 | 40 الى اقل من 50 سنة |
| 26 | 7 | 50 سنة فاكثر |
| 100.0 | 27 | المجموع |

تم تقسيم العمر الزمني لعينة الدراسة إلى اربعة مراحل عمرية ، لقد أظهرت البيانات الواردة بالجدول رقم (3) والذي يبين أن معظم الأفراد المبحوثين كانت أعمارهم من 30 الى اقل من 40 سنة حيت بلغت نسبتهم (30%)، تم تليها الفئة العمرية 50سنة فاكثر بنسبة (26%).، أما الفئة العمرية أقل من 30 سنة، 40 الى اقل من 50 سنة كانت نسبتها (22%) وهي اقل نسبة.

والشكل التالي رقم (1) يبين التمثيل البياني لنتائج الجدول توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير العمر:

**شكل رقم (1) يوضح التوزيع التكراري العمر عينة البحث**

**2- المؤهل العلمي**

من ضمن النتائج المتحصل عليها التوزيع التكراري والنسبي للمؤهل العلمي للعينة قيد الدراسة كما هو مبين بالجدول(4) التالي:

 **جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| النسبة المئوية | العدد | المؤهل العلمي |
| 18 | 5 | دبلوم متوسط |
| 22 | 6 | دبلوم عالي |
| 30 | 8 | بكالوريوس |
| 30 | 8 | ماجستير |
| 100.0 | 27 | المجموع |

يتضح من خلال الجدول رقم (2 ) أن معظم المبحوثين كان مؤهلاتهم العلمية بين الماجستير و البكالوريوس بنسبة 30%، حين بلغ عدد حملة شهادة الدبلوم العالي نسبة 22%، اما اقل نسبة كانت للدبلوم المتوسط 18%.

والشكل التالي رقم (2) يبين التمثيل البياني لنتائج الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

**شكل رقم (2 ) يوضح التوزيع التكراري لمؤهل العلمي لعينة البحث**

**3- التخصص**

من ضمن النتائج المتحصل عليها التوزيع التكراري والنسبي للتخصص العلمي للعينة قيد الدراسة كما هو مبين بالجدول(5) التالي:

**جدول رقم (5) يوضح توزيع افراد العينة حسب التخصص**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| التخصص | العدد | النسبة المئوية |
| محاسبة | 12 | 45 |
| ادراة | 9 | 33 |
| تمويل ومصارف | 6 | 22 |
| اخري | 0 | 0 |
| المجموع | 27 | 100.0 |

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن معظم المبحوثين كان تخصصهم محاسبة بنسبة 45 %، تم تليها التخصص العلمي ادارة اعمال بنسبة 33%، حين بلغ عدد حملة التخصص العلمي تمويل والمصارف 22%.

والشكل التالي رقم (3) يبين التمثيل البياني لنتائج الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي.

**شكل رقم (3) يوضح التوزيع التكراري للتخصص العلمي لعينة الدراسة**

**4. الوظيفة**

من بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي للوظيفة للعينة قيد الدراسة فهي كما هو مبين بالجدول التالي:

 **جدول رقم ( 6) يوضح توزيع افراد العينة حسب الوظيفة**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| النسبة المئوية | العدد |  الوظيفة |
| 4 | 1 | مدير |
| 11 | 3 | رئيس قسم |
| 85 | 23 | موظف |
| 0 | 0 | غير ذلك |
| 100.0 | 27 | المجموع |

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن ما نسبة 85% من العينة البحث كانوا من فئة الموظفين، تليها مانسبه 11% كانوا رؤساء أقسام، اما بقية العينة كانت بنسبة (4%) لمدير الادارة.

والشكل التالي رقم (4) يبين التمثيل البياني لنتائج الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

شكل رقم (4) يوضح التوزيع التكراري حسب متغير الوظيفة

**5- الخبرة في مجال العمل**

من بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي للخبرة في مجال العمل للعينة قيد الدراسة فهي كما هو مبين بالجدول التالي:

**جدول رقم (7) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| النسبة المئوية | العدد | سنوات الخبرة |
| 18 | 5 | أقل من5 سنوات إلى 10 |
| 30 | 8 | اقل من 10سنوات إلى 15 |
| 22 | 6 | اقل من 15 سنة |
| 30 | 8 | أكثر من 15 سنة  |
| 100.0 | 27 | المجموع |

يوضح الجدول رقم (7) أن معظم المبحوثين كانت سنوات خبرتهم من 15 سنة فأكثر ، كذلك من 5 إلى اقل من 10سنوات بنسبة 30% على التوالي ، تليهم سنوات الخبرة من 10 إلى اقل من 15سنوات بنسبة 22%، اما اقل نسبة كانت للسنوات الخبرة أقل من5 سنوات بنسبة 18%.

والشكل التالي رقم (5) يبين التمثيل البياني لنتائج الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة:

**شكل رقم (5) يوضح التوزيع التكراري الخبرة لعينة البحث**

**ثبات المقياس**

المقياس الثابت يعطي النتائج ذاتها فيما إذا أعيد تطبيقه على الإفراد أنفسهم وفي الظروف نفسها (سمارة وآخرون، 2003، ص114).

تم فحص أسئلة الاستبانة للتأكد من ثباتها عن طريق معامل ثبات ألفا كرونباخ، حيث تم حساب معاملات ألفا كرونباخ للاستبانة، وكان معامل الثبات الكلي (0.704) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات تطمئن الباحثة إلى تطبيقها على عينة الدراسة

جدول رقم (8) يوضح قيمة معامل الفا كرونباخ

|  |  |
| --- | --- |
| الفا كرونباخ | عدد الفقرات |
| 0.704 | 19 |

استخدم الباحث في حساب الثبات الطرق التالية:

***أ-طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)***

تم فحص أسئلة الاستبانة للتأكد من ثباتها عن طريق معامل ثبات ألفا كرونباخ، حيث تم حساب معاملات ألفا كرونباخ للاستبانة، وكان معامل الثبات الكلي (0.578) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة

جدول رقم (9) يوضح قيمة معامل الفا كرونباخ

|  |  |
| --- | --- |
| الفا كرونباخ | عدد الفقرات |
| 0.578 | 19 |

**ب- حساب ثبات أو فقرات المقياس باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)**

الجدول رقم (10) يوضححساب ثبات أو فقرات المقياس باستخدام معادلة ألفا كرونباخ.

**جدول رقم (10) يوضح قيم معامل كرونباخ ألفا لفقرات القياس**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **رقم**  | **الفقرة** | **متوسط المقياس عند حذف العبارة** | **تباين المقياس عند حذف العبارة** | **معامل الارتباط المصحح بين كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس** | **قيمة معامل ألفا كرونباخ للفقرات** |
| 1 | يوجد اهتمام كافي بالرقابة الداخلية على الممتلكات من قبل المستويات الإدارية العليا. | 64.9259 | 68.764 | .274 | .693 |
| 2 | يتوفر عدد كافي من العاملين بما. يحقق الأهداف المرجوة للرقابة الداخلية. | 64.9259 | 64.302 | .449 | .674 |
| 3 | تتوفر نظم إدارية ومحاسبية تمكن من الرقابة الجيدة على الممتلكات. | 65.0370 | 69.422 | .195 | .702 |
| 4 | تتوفر إمكانيات كافية للرقابة والمتابعة لجميع ممتلكات المصرف.. | 64.8519 | 66.977 | .300 | .691 |
| 5 | يتم تعيين أشخاص مؤهلين في مجال الرقابة الداخلية. | 64.6667 | 65.538 | .514 | .673 |
| 6 | يتم تعيين أشخاص مؤهلين في مجال الرقابة الداخلية. | 64.7407 | 70.507 | .193 | .700 |
| 7 | يوجد انطمة مالية وادارية تساهم في تحقيق الرقابة الداخلية الجيدة | 64.9259 | 71.225 | .135 | .706 |
| 8 | من مشكلات نظم الرقابة الداخلية ارتفاع التكلفة. | 65.0000 | 63.692 | .515 | .668 |
| 9 | تعاني نظم الرقابة الداخلية من الاخطاء البشرية. | 65.4815 | 63.567 | .391 | .680 |
| 10 | تعاني نظم الرقابة الداخلية من امكانية التحليل عن طريق التواطؤ بين اطراف من داخل المصرف وخارجه. | 65.1111 | 68.410 | .312 | .690 |
| 11 | ان استخدام الحاسب الالي في تطبيق نظم الرقابة يقلل من امكانية الغش والنلاعب قي قيم الاصول. | 64.8519 | 73.900 | -.014 | .720 |
| 12 | صعوبة الادراك بمفاهيم واهداف الرقابة الداحلية من قبل الموظفين في المحافظة على الممتلكات. | 64.6296 | 64.858 | .519 | .671 |
| 13 | عدم توفر الخبرة والمنهية للمراجعين يعيق عملية تطبيق الرقابة الداخلية على الاصول. | 64.5185 | 67.875 | .323 | .689 |
| 14 | يتم تطبيق نظام تحديد المسؤوليات والصلاحيات لكل مستوي فيما يخض الاصول الثابتة | 65.1852 | 67.926 | .289 | .692 |
| 15 | يتناسب الهيكل التنظيمي لنظم الرقابة الداخلية مع جحم ممنلكات المصرف | 64.7407 | 69.276 | .230 | .698 |
| 16 | تستخدم نظم الرقابة الداخلية التكنوولوجيا الحديثة في تنفيذ وتحقيق انظمتها المحاسبية فيما يتعلق بالمحافظة على الاصول. | 64.8889 | 71.410 | .096 | .711 |
| 17 | هناك تحديد واضح للسلطات والمسؤوليات بالمصرف في المحافظة على الممتلكات. | 64.8889 | 67.487 | .284 | .692 |
| 18 | تقوم نظم الرقابة الدتخلية بكسب تعامل العاملين بالمصرف وذلك من خلال تعريقهم بكافة الاجراءات والوسائل التي يتبعها. | 64.4815 | 69.336 | .327 | .690 |
| 19 | تقوم نظم الرقابة الدتخلية بالمتابعة الدورية للدفاتر والسجلات اليومية فيما يخص العمليات المسجلة لبيع وشراء الاصول | 64.8148 | 73.311 | .022 | .716 |

نلاحظ من الجدول رقم (10) ما يلي:

1-العمود الثاني يوضح متوسط المقياس عند حذف العبارة.

2-العمود الثاني يوضح تباين المقياس عند حذف العبارة.

3- العمود الرابع يوضح معامل الارتباط المصحح بين كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس، وتعتبر القيم الموجودة فيه عن معامل (الاتساق).

4- العمود الخامس يوضح قيمة معامل (ألفا كرونباخ) للفقرات، فإذا زادت قيمة معامل (ألفا كرونباخ) للفقرات عن قيمة معامل (ألفا كرونباخ ) الإجمالية للمقياس، دل ذلك على أن الفقرات تضعف المقياس، وان حذف هذه الفقرات يؤدي إلى زيادة الثبات.

نلاحظ أن جميع قيم معامل (ألفا كرونباخ) للفقرات تتراوح بين (.671 - .720) ليست جميعها أقل من قيمة معامل (ألفا كرونباخ) الإجمالي الذي البالغ (0.740) وهذا يدل على أنه لا توجد فقرة تضعف المقياس بل أن جميع الفقرات ثابتة.

**اختبار التوزيع الطبيعي**(**اختبار كولمجروف- سمرنوف ((1- Sample K-S)**

يعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا .ويوضح الجدول رقم (11) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من 0.05 (sig0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

**جدول رقم (11) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الرقم | الفقرة | عدد الفقرات | Z | قيمة مستوي دلالة |
| 1 | نظم رقابة داخلية مطبقة بالمصرف تتصف بالكفاءة من حيث المحافظة على الممتلكات. | 7 | .161 | .070c |
| 2 | مشكلات تحول دون تحقيق نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف لاهدافها الخاصة بالمحافظة على الممتلكات. | 6 | .129 | .200c,d |
| 3 | المقومات الرئيسة في نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف الازمة للمحافظة على ممتلكاته | 6 | .169 | .047c |
|  | جميع الفقرات | 19 | .153 | .315 |

**تانياً: تحليل فقرات الدراسة**

تم استخدام اختبار Tللعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمةt الجدولية والتي تساوي 2.01 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60%) ، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي - 2.01(أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60%) وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05

**المحور الأول: نظم رقابة داخلية مطبقة بالمصرف تتصف بالكفاءة من حيث المحافظة على الممتلكات.**

تم استخدام اختبار Tللعينة الواحدة، و تم استخدام المتوسط الحسابي والزن النسبي من متوسط مجتمع البحث، لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

**الجدول رقم (12 ) يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث للمحور الاول**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الرقم** | **الفقرة** |  | **درجة الموافقة** | **الوسط الحسابي** | **الوزن النسبي** | **قيمة t** | **مستوي المعنوية** |
| **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق بشدة** |
| **1** | يوجد اهتمام كافي بالرقابة الداخلية على الممتلكات من قبل المستويات الإدارية العليا. | **ت** | 7 | 6 | 9 | 5 | 0 | 3.556 | 71.12 | .744 | .463 |
| **%** | 25.9 | 22. | 33.3 | 18.5 | 0 |
| **2** | يتوفر عدد كافي من العاملين بما. يحقق الأهداف المرجوة للرقابة الداخلية. | **ت** | 8 | 7 | 5 | 6 | 1 | 3.5556 | 71.12 | .646 | .524 |
| **%** | 29.6 | 25.9 | 18.5 | 22.2 | 3.7 |
| **3** | تتوفر نظم إدارية ومحاسبية تمكن من الرقابة الجيدة على الممتلكات. | **ت** | 6 | 7 | 10 | 1 | 3 | 3.4444 | 68.88 | .189 | .851 |
| **%** | 22.2 | 25.9 | 37.0 | 3.7 | 11.1 |
| **4** | تتوفر إمكانيات كافية للرقابة والمتابعة لجميع ممتلكات المصرف.. | **ت** | 8 | 9 | 4 | 4 | 2 | 3.6296 | 72.592 | .936 | .358 |
| **%** | 29.6 | 33.3 | 14.8 | 14.8 | 7.4 |
| **5** | يتم تعيين أشخاص مؤهلين في مجال الرقابة الداخلية. | **ت** | 8 | 9 | 7 | 3 | 0 | 3.6296 | 72.592 | 2.152 | .041 |
| **%** | 29.6 | 33.3 | 25.9 | 11.1 | 0 |
| **6** | يوجد برنامج الكتروني يساهم في زيادة كفاءة الرقابة الداخلية. | **ت** | 7 | 10 | 6 | 4 | 0 | 3.7407 | 74.814 | 1.732 | .095 |
| **%** | 25.9 | 37 | 22.2 | 14.8 | 0 |
| **7** | يوجد انطمة مالية وادارية تساهم في تحقيق الرقابة الداخلية الجيدة | **ت** | 6 | 8 | 9 | 3 | 1 | 3.5556 | 71.12 | .744 | .463 |
| **%** | 22.2 | 29.6 | 33.3 | 11.1 | 3.7 |
|  | **المجموع** |  |  |  |  |  |  | 3.6138 | 72.176 | 1.908 | 0.067 |

الجدول رقم (12) يبين إجابات أفراد عينة البحث حول المحور الأول (**نظم رقابة داخلية مطبقة بالمصرف تتصف بالكفاءة من حيث المحافظة على الممتلكات**)، ومن الجدول نلاحظ أن عبارة (يوجد برنامج الكتروني يساهم في زيادة كفاءة الرقابة الداخلية) جاءت في المرتبة الأولى وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (37%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.7407)، وان الوزن النسبي كان (74.814) ومستوي دلالة (0.095)..

وجاءت عبارة (تتوفر إمكانيات كافية للرقابة والمتابعة لجميع ممتلكات المصرف) في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (33.3%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.6296)، وان الوزن النسبي كان (72.592)، ومستوي دلالة (.358).

وأتت عبارة (يتم تعيين أشخاص مؤهلين في مجال الرقابة الداخلية) في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (33.3%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.6296)، وان الوزن النسبي كان (72.592)، ومستوي دلالة (.041).

وجاءت عبارة (يتوفر عدد كافي من العاملين بما. يحقق الأهداف المرجوة للرقابة الداخلية.) في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (29.6%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.5556) وان الوزن النسبي كان (71.12)، ومستوي دلالة (.524).

وأتت عبارتين (يوجد اهتمام كافي بالرقابة الداخلية على الممتلكات من قبل المستويات الإدارية العليا.) (يوجد اهتمام كافي بالرقابة الداخلية على الممتلكات من قبل المستويات الإدارية العليا.) في المرتبة الخامسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (33.3%)،وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.5556) وان الوزن النسبي كان (71.12)، ومستوي دلالة (.463).

وجاءت عبارة (تتوفر نظم إدارية ومحاسبية تمكن من الرقابة الجيدة على الممتلكات) في المرتبة السادسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (37%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.4444) وان الوزن النسبي كان (68.88)، ومستوي دلالة (358).

وبصفة عامة يتبين ان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي (3.6138)، والوزن النسبي (72.176) وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (1.908) وهي اصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0، ومستوي الدلالة تساوي (0.067) وهي اكبر من (0.05)، مما يدل على ان نظم رقابة داخلية مطبقة بالمصرف لا تتصف بالكفاءة من حيث المحافظة على الممتلكات.

**المحور الثاني:** **مشكلات تحول دون تحقيق نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف لاهدافها الخاصة بالمحافظة على الممتلكات.**

تم استخدام اختبار Tللعينة الواحدة، وتم استخدام المتوسط الحسابي النسبي من متوسط مجتمع البحث، لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

**الجدول رقم ( 13) يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث للمحور الثاني**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الرقم** | **الفقرة** |  | **درجة الموافقة** | **الوسط الحسابي** | **الوزن النسبي** | **قيمة t** | **مستوي المعنوية** |
| **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق بشدة** |
| **1** | من مشكلات نظم الرقابة الداخلية ارتفاع التكلفة. | **ت** | 7 | 6 | 8 | 5 | 1 | 3.5556 | 71.12 | .356 | .725 |
| **%** | 25.9 | 22.2 | 29.6 | 18.5 | 3.7 |
| **2** | تعاني نظم الرقابة الداخلية من الاخطاء البشرية. | **ت** | 6 | 5 | 4 | 7 | 5 | 3.0000 | 60 | -1.416 | .169 |
| **%** | 22.2 | 18.5 | 14.8 | 25.9 | 18.5 |
| **3** | تعاني نظم الرقابة الداخلية من امكانية التحليل عن طريق التواطؤ بين اطراف من داخل المصرف وخارجه. | **ت** | 3 | 11 | 7 | 5 | 1 | 3.3704 | 67.408 | -.148 | .884 |
| **%** | 11.1 | 40.7 | 25.9 | 18.5 | 3.7 |
| **4** | ان استخدام الحاسب الالي في تطبيق نظم الرقابة يقلل من امكانية الغش والنلاعب قي قيم الاصول. | **ت** | 7 | 8 | 8 | 3 | 1 | 3.6296 | 72.592 | 1.071 | .294 |
| **%** | 25.9 | 29.6 | 29.6 | 11.1 | 3.7 |
| **5** | صعوبة الادراك بمفاهيم واهداف الرقابة الداحلية من قبل الموظفين في المحافظة على الممتلكات. | **ت** | 10 | 6 | 8 | 3 | 0 | 3.8519 | 77.03 | 2.208 | .036 |
| **%** | 37 | 22.2 | 29.6 | 11.1 | 0 |
| **6** | عدم توفر الخبرة والمنهية للمراجعين يعيق عملية تطبيق الرقابة الداخلية على الاصول. | **ت** | 10 | 10 | 4 | 2 | 1 | 3.9630 | 79.26 | 2.681 | .013 |
| **%** | 37 | 37 | 14.8 | 7.4 | 3.7 |
|  |  |  |  |  |  |  |  | 3.5494 | 71.235 | 1.229 | 0.230 |

الجدول رقم (13 ) يبين إجابات أفراد عينة البحث حول المحور الاول (**مشكلات تحول دون تحقيق نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف لاهدافها الخاصة بالمحافظة على الممتلكات**)، ومن الجدول نلاحظ أن عبارة (عدم توفر الخبرة والمنهية للمراجعين يعيق عملية تطبيق الرقابة الداخلية على الاصول.) جاءت في المرتبة الأولى وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (37%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.9630) وان الوزن النسبي (79.26) ومستوي دلالة (.013).

وجاءت عبارة (صعوبة الادراك بمفاهيم واهداف الرقابة الداحلية من قبل الموظفين في المحافظة على الممتلكات.**.**) في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (37%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.8519) وان الوزن النسبي (77.03) ومستوي دلالة (.036).

وأتت عبارة (ان استخدام الحاسب الالي في تطبيق نظم الرقابة يقلل من امكانية الغش والنلاعب قي قيم الاصول) في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (29.6%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.6296) وان الوزن النسبي (72.592) ومستوي دلالة ( 0.294).

وجاءت عبارة (من مشكلات نظم الرقابة الداخلية ارتفاع التكلفة) في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (29.6%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.5556) وان الوزن النسبي (71.12) ومستوي دلالة ( 0.725).

وأتت عبارة (تعاني نظم الرقابة الداخلية من امكانية التحليل عن طريق التواطؤ بين اطراف من داخل المصرف وخارجه.**)** في المرتبة الخامسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (40.6%)،وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.3704) وان الوزن النسبي (67.408) ومستوي دلالة ( 0.884).

وجاءت عبارة (تعاني نظم الرقابة الداخلية من الاخطاء البشرية) في المرتبة السادسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (25.9%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.000) وان الوزن النسبي (.356 ) ومستوي دلالة ( 0.725).

وبصفة عامة يتبين ان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي (3.5494)، والوزن النسبي (71.235) وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (1.229) وهي اصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ( 2.01) ومستوي الدلالة تساوي (0.230) وهي اكبر من (0.05)، مما يدل على ان مشكلات تحول دون تحقيق نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف لاهدافها الخاصة بالمحافظة على الممتلكات.

**المحور الثالث:** **المقومات الرئيسة في نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف الازمة للمحافظة على ممتلكاته.**

تم استخدام اختبار Tللعينة الواحدة، و تم استخدام المتوسط الحسابي والزن النسبي من متوسط مجتمع البحث، لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

**الجدول رقم ( 14 ) يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث للمحور الثالث**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الرقم** | **الفقرة** |  | **درجة الموافقة** | **الوسط الحسابي** | **الوزن النسبي** | **قيمة t** | **مستوي المعنوية** |
| **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق بشدة** |
| **1** | يتم تطبيق نظام تحديد المسؤوليات والصلاحيات لكل مستوي فيما يخض الاصول الثابتة | **ت** | 4 | 8 | 10 | 2 | 3 | 3.2963 | 65.922 | -.460 | .649 |
| **%** | 14.8 | 29.6 | 37 | 7.2 | 11.1 |
| **2** | يتناسب الهيكل التنظيمي لنظم الرقابة الداخلية مع جحم ممنلكات المصرف | **ت** | 9 | 7 | 6 | 5 | 0 | 3.7407 | 74.81 | 1.567 | .129 |
| **%** | 33.3 | 25.9 | 22.2 | 18.5 | 0 |
| **3** | تستخدم نظم الرقابة الداخلية التكنوولوجيا الحديثة في تنفيذ وتحقيق انظمتها المحاسبية فيما يتعلق بالمحافظة على الاصول. | **ت** | 7 | 10 | 3 | 6 | 1 | 3.5926 | 71.85 | .822 | .418 |
| **%** | 25.9 | 37 | 11.1 | 22.2 | 3.7 |
| **4** | هناك تحديد واضح للسلطات والمسؤوليات بالمصرف في المحافظة على الممتلكات. | **ت** | 8 | 7 | 7 | 3 | 2 | 3.5926 | 71.85 | .822 | .430 |
| **%** | 29.6 | 25.9 | 25.9 | 11.1 | 7.4 |
| **5** | تقوم نظم الرقابة الدتخلية بكسب تعامل العاملين بالمصرف وذلك من خلال تعريقهم بكافة الاجراءات والوسائل التي يتبعها. | **ت** | 8 | 13 | 4 | 2 | 0 | 4.0000 | 80 | 3.555 | .001 |
| **%** | 29.6 | 48.1 | 14.8 | 7.4 | 0 |
| **6** | تقوم نظم الرقابة الدتخلية بالمتابعة الدورية للدفاتر والسجلات اليومية فيما يخص العمليات المسجلة لبيع وشراء الاصول. | **ت** | 6 | 11 | 6 | 3 | 1 | 3.6667 | 73.33 | 1.290 | .208 |
| **%** | 22.2 | 40.7 | 22.2 | 11.1 | 3.7 |
|  | **المجنوع** |  |  |  |  |  |  | 3.6481 | 72.972 | 2.407 | 0.023 |

الجدول رقم (14) يبين إجابات أفراد عينة البحث حول المحور الاول (المقومات الرئيسة في نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف الازمة للمحافظة على ممتلكاته)، ومن الجدول نلاحظ أن عبارة (تقوم نظم الرقابة الداخلية بكسب تعامل العاملين بالمصرف وذلك من خلال تعريقهم بكافة الاجراءات والوسائل التي يتبعها) جاءت في المرتبة الأولى وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (48.71%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (4.000) وان الوزن النسبي (80) ومستوي دلالة ( 0.001).

وجاءت عبارة (يتناسب الهيكل التنظيمي لنظم الرقابة الداخلية مع حجم ممتلكات المصرف) في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (33.3%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.7407 ) وان الوزن النسبي (74.81) ومستوي دلالة ( 0.129).

وأتت عبارة (تقوم نظم الرقابة الداخلية بالمتابعة الدورية للدفاتر والسجلات اليومية فيما يخص العمليات المسجلة لبيع وشراء الاصول) في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (40.7%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.6667) وان الوزن النسبي (73.33) ومستوي دلالة (.208).

وجاءت عبارة (هناك تحديد واضح للسلطات والمسؤوليات بالمصرف في المحافظة على الممتلكات.) في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (29.6%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.5926) وان الوزن النسبي (71.85) ومستوي دلالة ( 0.430).

وأتت عبارة (تستخدم نظم الرقابة الداخلية التكنوولوجيا الحديثة في تنفيذ وتحقيق انظمتها المحاسبية فيما يتعلق بالمحافظة على الاصول) في المرتبة الخامسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (37%)،وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.5926) وان الوزن النسبي (71.85) ومستوي دلالة ( 0.408).

وجاءت عبارة (يتم تطبيق نظام تحديد المسؤوليات والصلاحيات لكل مستوي فيما يخض الاصول الثابتة.) في المرتبة السادسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (37%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.2963) وان الوزن النسبي (65.922) ومستوي دلالة (0.649).

وبصفة عامة يتبين ان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي (3.6481) ، والوزن النسبي (72.972 ) وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (2.407) وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.01 )، ومستوي الدلالة تساوي (0.023) وهي ا صغر من (0.05)، ممايدل على ان المقومات الرئيسة في نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف الازمة للمحافظة على ممتلكاته

**ثالثا: تحليل فرضيات الدراسة**

لتحقق من فرضيات الدراسة قام الباحث باختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، كما تم استخدام اختبار Tلعينة الواحدة ( one sample t – test لدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05).

**الفرضية الفرعية الاولي: لا توجد نظم رقابة داخلية مطبقة بالمصرف تتصف بالكفاءة من حيث المحافظة على الممتلكات.**

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، كما تم استخدام (T) لدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05) لفرض الأول، كما فالجدول رقم (9):

**جدول رقم (15) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرض الأول**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| عدد الأفرادN | الوسط الحسابيMean | الانحراف المعياريStd. Deviation | قيمة T | درجة الحريةDf | القيمة الاحتماليةAsymp.Sig | مستوي الدلالةLevel |
| 27 | 3.6138 | 0.58206 | 1.908 | 26 | 0.067 | 0.05 |

نلاحظ من الجدول رقم (15) أن قيمة الوسط الحسابي (3.6138)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.58206)، وأن قيمة (T) بلغت (1.908) و أن القيمة الاحتمالية لها (0.067) وهذه القيمة أكبر من مستوي الدالة (0.05) هذا يعني لا وجود دلالة إحصائية، وبناءا على نتائج الجدول أعلاه فأننا نقبل الفرضية التي تنص على أن لا توجد نظم رقابة داخلية مطبقة بالمصرف تتصف بالكفاءة من حيث المحافظة على الممتلكات.

**الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد مشكلات تحول دون تحقيق نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف لاهدافها الخاصة بالمحافظة على الممتلكات.**

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، كما تم استخدام (T) لدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05) لفرض الأول، كما فالجدول رقم ( ):

**جدول رقم (16) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرض الثاني**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| عدد الأفرادN | الوسط الحسابيMean | الانحراف المعياريStd. Deviation | قيمة T | درجة الحريةDf | القيمة الاحتماليةAsymp.Sig | مستوي الدلالةLevel |
| 27 | 3.5494 | 0.63180 | 1.229 | 26 | 0.230 | 0.05 |

نلاحظ من الجدول رقم (16) أن قيمة الوسط الحسابي (3.5494)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.63180)، وأن قيمة (T) بلغت (1.229) و أن القيمة الاحتمالية لها (0.230) وهذه القيمة أكبر من مستوي الدالة (0.05) هذا يعني لا وجود دلالة إحصائية، وبناءا على نتائج الجدول أعلاه فأننا نقبل الفرضية التي تنص على إن لا توجد مشكلات تحول دون تحقيق نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف لاهدافها الخاصة بالمحافظة على الممتلكات.

**الفرضية الفرعية الثالثة: لا تتوفر المقومات الرئيسة في نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف الازمة للمحافظة على ممتلكاته.**

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، كما تم استخدام (T) لدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05) لفرض الأول، كما فالجدول رقم (17):

**جدول رقم (17) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرض الثاني**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| عدد الأفرادN | الوسط الحسابيMean | الانحراف المعياريStd. Deviation | قيمة T | درجة الحريةDf | القيمة الاحتماليةAsymp.Sig | مستوي الدلالةLevel |
| 27 | 3.6481 | 0.53576 | 2.407 | 26 | 0.023 | 0.05 |

نلاحظ من الجدول رقم (17) أن قيمة الوسط الحسابي (3.6138)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.58206)، وأن قيمة (T) بلغت (1.908) و أن القيمة الاحتمالية لها (0.067) وهذه القيمة أكبر من مستوي الدالة (0.05) هذا يعني لا وجود دلالة إحصائية، وبناءا على نتائج الجدول أعلاه فأننا نقبل الفرضية التي تنص على إن **لا تتوفر المقومات الرئيسة في نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف الازكة للمحافظة على ممتلكاته.**

لايوجد دور الاهمية الرقابة الداخلية في المحافظة على الممتلكات

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1- عدم توفر الخبرة والمهنية للمراجعين يعيق عملية تطبيق الرقابة الداخلية على الأصول.

2- ان صعوبة الادراك بمفاهيم وأهداف الرقابة الداخلية من قبل الموظفين في المحافظة على الممتلكات

3- تعاني نظم الرقابة الداخلية من امكانية التحليل عن طريق التواطؤ بين اطراف من داخل المصرف وخارجه

4--بينت الدراسة أن لا توجد نظم رقابة داخلية مطبقة بالمصرف تتصف بالفاعلية من حيث المحافظة على الممتلكات.

5- أنه توجد مشكلات تحول دون تحقيق نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف لاهدافها الخاصة بالمحافظة على الممتلكات.

6- لا تتوفر المقومات الرئيسية في نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف للمحافظة على ممتلكاته.

**ثانيا التوصيات:**

1. ضرورة تطبيق القواعد والإجراءات السليمة للرقابة على الممتلكات بشكل أفضل.
2. الاهتمام بشكل أكبر بالرقابة الداخلية من قبل الإدارة العليا وتوفير احتياجاتها التي تعينها على أداء عملها على أكمل وجه.
3. ضرورة قيام إدارة المصرف بتوفير المعلومات التي يحتاج إليها مراجعي الحسابات عند دراسة

وتقييم نظام الرقابة الداخلية، للمساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

1. ضرورة زيادة الاهتمام بتطوير مهارات العاملين في مجال الممتلكات والرقابة عليها من خلال التدريب المستمر الذي يساعد في رفع مؤهلات ومهارات وخبرات العاملين.
2. الاهتمام برفع الوعي لدى العاملين حول ثقافة الرقابة وأهمية المحافظة على المال العام وذلك من خلال )المحاضرات، الندوات، المؤتمرات ).
3. كما تستخدم الاهتمام بتطوير مهارات العاملين في مجال الممتلكات والرقابة إعادة توزيع الأرباح.

**المراجع**

**أولاً: الكتب**

1. **احمد حلمي جمعة, "المدخل الحديث لتدقيق الحاسبات", دار الصفاء للنشر والتوزيع, عمان ، 2000.**
2. إدريس عبد السلام اشتيوي (المراجعة معايير وإجراءات)، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1996
3. **أرنز، ألفين ولوبك جميس، المراجعة مدخل متكامل  ترجمة الديسطي، محمد عبد القادر وحجاج احمد حامد ،دار المريخ، العربية السعودية 2002.**
4. **أيمن عبد الله محمد أبوبكر، طبيعة علم المراجعة، 2011.**
5. **جمعة، احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع الأردن، 2005.**
6. خالد أمين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية ط1, دار وائل للنشر والطباعة, عمان, الاردن،** 2000.
7. فوزي دميان، خليفة علي ضو، مقدمة في المحاسبة المالية، ط4، دار ليبيا للنشر والتوزيع والاعلان، بنغازي، 1990.
8. **كريمة علي كاظم, الرقابة المالية”, دار الكتب للطباعة والنشر, جامعة الموصل، 1999.**
9. **لطفي، أمين السيد احمد، التطورات الحديثة في المراجعة ،الدار الجامعية، مصر 2007**
10. **ماهر موسى العبيدي, الحاسوب”, شركة اسفار للطباعة، 2003.**
11. **محمد سواح، إدارة اعمال والتسويق والتنمية البشرية، أنواع الأخطاء في المحاسبة وطرق تصحيحها، 2009.**
12. **هاشم الجعفري، مباديء المالية العامة والتشريع المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.**
13. يحي حسين عبيد، جمعة شهاب الدين (أصول المراجعة) كلية التجارة، جامعة المنصورة، المنصورة 1997.
14. يوسف محمود جربوع، (مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق)، ط1، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2000.

**ثانياً : الرسائل العلمية**

1. **اسماء سلمان زيدان الجبوري, برامج رقابة في ظل التغير في المستوى العام للأسعار”, دراسة تطبيقية في المنشاة العامة للصناعات الجلدية رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة بغداد 1992.**
2. **الأفندي، متطلبات أقامة نظام معلومات التكاليف لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية. رسالة ماجستير منشورة، 2002.**
3. **بوطرة فضيلة، دراسة وتقییم فعالية نظام الرقابة الداخلیة في المصارف. رسالة ماجستير منشورة.**
4. **حماد(2003م): بعنوان: الرقابة المالية في المصارف رسالة ماجستير منشورة.**
5. **تغريد سالم محمود الليلة, “اثر استخدام الحاسوب الالكتروني في نظام الرقابة الداخلية على الوحدات الحكومية بالتطبيق على جامعة الموصل” رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الموصل**، **2002.**
6. **حسين الاسدي، استقلالية وفاعلية اجهزة الرقابة العليا في الوطن العربي ، 1983 .**
7. **شاهين(١٩٩٥م): بعنوان: تقصي الأصول والأسس النظرية فـي مجـال أداء العمل الرقابي المصرفي. رسالة ماجستير منشورة.**
8. **عماد الصباغ، جامعة قطر ــ الدوحة، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها /2000**
9. **زياد هاشم يحيى, ايوب لقمان، مفهوم نظام الرقابة الداخلية واهميته في المؤسسات الحكومية ، 1996.**
10. **الفرحان وطراونة، قياس مدى توفر نظم الرقابة في المصارف. رسالة ماجستير منشورة، 1996.**
11. **خالد عمر الكحلوت، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2004.**

**المـــلاحق**

**الجزء الأول: المعلومات الشخصية:**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|

|  |
| --- |
| 1**- العمر:** |
|  أقل من 30 سنة. | 40 الى اقل من 50 سنة. |
| من 30 الى اقل من 40 سنة**.** | 50 سنة فاكثر. |

 |

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|

|  |
| --- |
| 2**- المؤهل العلمي:** |
|  دبلوم متوسط. | دبلوم عالي. |
| بكالوريوس**.** | ماجستير. |

 |

|  |
| --- |
| **3- التخصص العلمي:** |
|  محاسبة. | إدارةأعمال. |
| تمويل ومصارف. | أخرى. |
| 4**- المسمى الوظيفي:** |
|  مدير. | موظف. |
| رئيس قسم. | غير ذلك. |
| 5**- الخبرة في مجال العمل:** |
|  اقل من 5 سنوات غلى 10 سنوات. | من 10 إلى 15 السنة. |
| أقل من 15 . | من 15 فما فوق. |

**المحور الأول: نظم رقابة داخلية مطبقة بالمصرف تتصف بالكفاءة من حيث المحافظة على الممتلكات.**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الرقم** | **الفقرة** | **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق بشدة** |
| **1** | يوجد اهتمام كافي بالرقابة الداخلية على الممتلكات من قبل المستويات الإدارية العليا. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **2** | يتوفر عدد كافي من العاملين بما. يحقق الأهداف المرجوة للرقابة الداخلية. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **3** | تتوفر نظم إدارية ومحاسبية تمكن من الرقابة الجيدة على الممتلكات. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **4** | تتوفر إمكانيات كافية للرقابة والمتابعة لجميع ممتلكات المصرف.. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **5** | يتم تعيين أشخاص مؤهلين في مجال الرقابة الداخلية. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **6** | يوجد برنامج الكتروني يساهم في زيادة كفاءة الرقابة الداخلية. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **7** | يوجد انطمة مالية وادارية تساهم في تحقيق الرقابة الداخلية الجيدة |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |

**المحور الثاني:** **مشكلات تحول دون تحقيق نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف لاهدافها الخاصة بالمحافظة على الممتلكات.**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الرقم** | **الفقرة** | **درجة الموافقة** |
| **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق بشدة** |
| **1** | من مشكلات نظم الرقابة الداخلية ارتفاع التكلفة. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **2** | تعاني نظم الرقابة الداخلية من الاخطاء البشرية. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **3** | تعاني نظم الرقابة الداخلية من امكانية التحليل عن طريق التواطؤ بين اطراف من داخل المصرف وخارجه. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **4** | ان استخدام الحاسب الالي في تطبيق نظم الرقابة يقلل من امكانية الغش والنلاعب قي قيم الاصول. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **5** | صعوبة الادراك بمفاهيم واهداف الرقابة الداحلية من قبل الموظفين في المحافظة على الممتلكات. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **6** | عدم توفر الخبرة والمنهية للمراجعين يعيق عملية تطبيق الرقابة الداخلية على الاصول. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |

**المحور الثالث:** **المقومات الرئيسة في نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف الازمة للمحافظة على ممتلكاته.**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الرقم** | **الفقرة** | **درجة الموافقة** |
| **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق بشدة** |
| **1** | يتم تطبيق نظام تحديد المسؤوليات والصلاحيات لكل مستوي فيما يخض الاصول الثابتة |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **2** | يتناسب الهيكل التنظيمي لنظم الرقابة الداخلية مع جحم ممنلكات المصرف |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **3** | تستخدم نظم الرقابة الداخلية التكنوولوجيا الحديثة في تنفيذ وتحقيق انظمتها المحاسبية فيما يتعلق بالمحافظة على الاصول. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **4** | هناك تحديد واضح للسلطات والمسؤوليات بالمصرف في المحافظة على الممتلكات. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **5** | تقوم نظم الرقابة الدتخلية بكسب تعامل العاملين بالمصرف وذلك من خلال تعريقهم بكافة الاجراءات والوسائل التي يتبعها. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **6** | تقوم نظم الرقابة الدتخلية بالمتابعة الدورية للدفاتر والسجلات اليومية فيما يخص العمليات المسجلة لبيع وشراء الاصول. |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |

|  |
| --- |
| **العمر** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | أقل من 30 سنة | 6 | 22.2 | 22.2 | 22.2 |
| من 30 سنة إلى أقل 39سنة | 8 | 29.6 | 29.6 | 51.9 |
| من 40 -49 سنة | 6 | 22.2 | 22.2 | 74.1 |
| 50 سنة فاكثر | 7 | 25.9 | 25.9 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **الوظيفة** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | مدير | 1 | 3.7 | 3.7 | 3.7 |
| رئيس قسم | 3 | 11.1 | 11.1 | 14.8 |
| موظف | 23 | 85.2 | 85.2 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **الخبرة** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | أقل من 5 سنوات | 5 | 18.5 | 18.5 | 18.5 |
| من 5 سنوات الى اقل من 10 سنوات | 8 | 29.6 | 29.6 | 48.1 |
| من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة | 6 | 22.2 | 22.2 | 70.4 |
| من 15 سنة فأكثر | 8 | 29.6 | 29.6 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **المؤهل** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | دبلوم متوسط | 5 | 18.5 | 18.5 | 18.5 |
| دبلوم عالي | 6 | 22.2 | 22.2 | 40.7 |
| بكالوريوس | 8 | 29.6 | 29.6 | 70.4 |
| ماجستير | 8 | 29.6 | 29.6 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **التخصص** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | محاسبة | 12 | 44.4 | 44.4 | 44.4 |
| ادارة | 9 | 33.3 | 33.3 | 77.8 |
| تمويل ومصارف | 6 | 22.2 | 22.2 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **Statistics** |
|  | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | Q5 | Q6 | Q7 | F1 | F2 | F3 | F4 | F5 | F6 | A1 | A2 | A3 | A4 | A5 | A6 |
| N | Valid | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 |
| Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | 3.5556 | 3.5556 | 3.4444 | 3.6296 | 3.8148 | 3.7407 | 3.5556 | 3.4815 | 3.0000 | 3.3704 | 3.6296 | 3.8519 | 3.9630 | 3.2963 | 3.7407 | 3.5926 | 3.5926 | 4.0000 | 3.6667 |
| Std. Deviation | 1.08604 | 1.25064 | 1.21950 | 1.27545 | 1.00142 | 1.02254 | 1.08604 | 1.18874 | 1.46760 | 1.04323 | 1.11452 | 1.06351 | 1.09128 | 1.17063 | 1.12976 | 1.21716 | 1.24836 | .87706 | 1.07417 |

|  |
| --- |
| **Q1** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق | 5 | 18.5 | 18.5 | 18.5 |
| محايد | 9 | 33.3 | 33.3 | 51.9 |
| موافق | 6 | 22.2 | 22.2 | 74.1 |
| موافق بشدة | 7 | 25.9 | 25.9 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **Q2** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق بشدة | 1 | 3.7 | 3.7 | 3.7 |
| غير موافق | 6 | 22.2 | 22.2 | 25.9 |
| محايد | 5 | 18.5 | 18.5 | 44.4 |
| موافق | 7 | 25.9 | 25.9 | 70.4 |
| موافق بشدة | 8 | 29.6 | 29.6 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **Q3** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق بشدة | 3 | 11.1 | 11.1 | 11.1 |
| غير موافق | 1 | 3.7 | 3.7 | 14.8 |
| محايد | 10 | 37.0 | 37.0 | 51.9 |
| موافق | 7 | 25.9 | 25.9 | 77.8 |
| موافق بشدة | 6 | 22.2 | 22.2 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **Q4** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق بشدة | 2 | 7.4 | 7.4 | 7.4 |
| غير موافق | 4 | 14.8 | 14.8 | 22.2 |
| محايد | 4 | 14.8 | 14.8 | 37.0 |
| موافق | 9 | 33.3 | 33.3 | 70.4 |
| موافق بشدة | 8 | 29.6 | 29.6 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |
| **Q5** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق | 3 | 11.1 | 11.1 | 11.1 |
| محايد | 7 | 25.9 | 25.9 | 37.0 |
| موافق | 9 | 33.3 | 33.3 | 70.4 |
| موافق بشدة | 8 | 29.6 | 29.6 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |
| **Q6** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق | 4 | 14.8 | 14.8 | 14.8 |
| محايد | 6 | 22.2 | 22.2 | 37.0 |
| موافق | 10 | 37.0 | 37.0 | 74.1 |
| موافق بشدة | 7 | 25.9 | 25.9 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **Q7** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق بشدة | 1 | 3.7 | 3.7 | 3.7 |
| غير موافق | 3 | 11.1 | 11.1 | 14.8 |
| محايد | 9 | 33.3 | 33.3 | 48.1 |
| موافق | 8 | 29.6 | 29.6 | 77.8 |
| موافق بشدة | 6 | 22.2 | 22.2 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **F1** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق بشدة | 1 | 3.7 | 3.7 | 3.7 |
| غير موافق | 5 | 18.5 | 18.5 | 22.2 |
| محايد | 8 | 29.6 | 29.6 | 51.9 |
| موافق | 6 | 22.2 | 22.2 | 74.1 |
| موافق بشدة | 7 | 25.9 | 25.9 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **F2** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق بشدة | 5 | 18.5 | 18.5 | 18.5 |
| غير موافق | 7 | 25.9 | 25.9 | 44.4 |
| محايد | 4 | 14.8 | 14.8 | 59.3 |
| موافق | 5 | 18.5 | 18.5 | 77.8 |
| موافق بشدة | 6 | 22.2 | 22.2 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |
| **F3** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق بشدة | 1 | 3.7 | 3.7 | 3.7 |
| غير موافق | 5 | 18.5 | 18.5 | 22.2 |
| محايد | 7 | 25.9 | 25.9 | 48.1 |
| موافق | 11 | 40.7 | 40.7 | 88.9 |
| موافق بشدة | 3 | 11.1 | 11.1 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **F4** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق بشدة | 1 | 3.7 | 3.7 | 3.7 |
| غير موافق | 3 | 11.1 | 11.1 | 14.8 |
| محايد | 8 | 29.6 | 29.6 | 44.4 |
| موافق | 8 | 29.6 | 29.6 | 74.1 |
| موافق بشدة | 7 | 25.9 | 25.9 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |
| **F5** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق | 3 | 11.1 | 11.1 | 11.1 |
| محايد | 8 | 29.6 | 29.6 | 40.7 |
| موافق | 6 | 22.2 | 22.2 | 63.0 |
| موافق بشدة | 10 | 37.0 | 37.0 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |
| **F6** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق بشدة | 1 | 3.7 | 3.7 | 3.7 |
| غير موافق | 2 | 7.4 | 7.4 | 11.1 |
| محايد | 4 | 14.8 | 14.8 | 25.9 |
| موافق | 10 | 37.0 | 37.0 | 63.0 |
| موافق بشدة | 10 | 37.0 | 37.0 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |
| **A1** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق بشدة | 3 | 11.1 | 11.1 | 11.1 |
| غير موافق | 2 | 7.4 | 7.4 | 18.5 |
| محايد | 10 | 37.0 | 37.0 | 55.6 |
| موافق | 8 | 29.6 | 29.6 | 85.2 |
| موافق بشدة | 4 | 14.8 | 14.8 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **A2** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق | 5 | 18.5 | 18.5 | 18.5 |
| محايد | 6 | 22.2 | 22.2 | 40.7 |
| موافق | 7 | 25.9 | 25.9 | 66.7 |
| موافق بشدة | 9 | 33.3 | 33.3 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |
| **A3** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق بشدة | 1 | 3.7 | 3.7 | 3.7 |
| غير موافق | 6 | 22.2 | 22.2 | 25.9 |
| محايد | 3 | 11.1 | 11.1 | 37.0 |
| موافق | 10 | 37.0 | 37.0 | 74.1 |
| موافق بشدة | 7 | 25.9 | 25.9 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **A4** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق بشدة | 2 | 7.4 | 7.4 | 7.4 |
| غير موافق | 3 | 11.1 | 11.1 | 18.5 |
| محايد | 7 | 25.9 | 25.9 | 44.4 |
| موافق | 7 | 25.9 | 25.9 | 70.4 |
| موافق بشدة | 8 | 29.6 | 29.6 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **A5** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق | 2 | 7.4 | 7.4 | 7.4 |
| محايد | 4 | 14.8 | 14.8 | 22.2 |
| موافق | 13 | 48.1 | 48.1 | 70.4 |
| موافق بشدة | 8 | 29.6 | 29.6 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **A6** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق بشدة | 1 | 3.7 | 3.7 | 3.7 |
| غير موافق | 3 | 11.1 | 11.1 | 14.8 |
| محايد | 6 | 22.2 | 22.2 | 37.0 |
| موافق | 11 | 40.7 | 40.7 | 77.8 |
| موافق بشدة | 6 | 22.2 | 22.2 | 100.0 |
| Total | 27 | 100.0 | 100.0 |  |

**T-Test**

|  |
| --- |
| **One-Sample Statistics** |
|  | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
| e1 | 27 | 3.6138 | .58206 | .11202 |

|  |
| --- |
| **One-Sample Test** |
|  | Test Value = 3.4 |
| t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference |
| Lower | Upper |
| e1 | 1.908 | 26 | .067 | .21376 | -.0165 | .4440 |

**T-Test**

|  |
| --- |
| **One-Sample Statistics** |
|  | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
| e2 | 27 | 3.5494 | .63180 | .12159 |

|  |
| --- |
| **One-Sample Test** |
|  | Test Value = 3.4 |
| t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference |
| Lower | Upper |
| e2 | 1.229 | 26 | .230 | .14938 | -.1006 | .3993 |

**rr**

**T-Test**

|  |
| --- |
| **One-Sample Statistics** |
|  | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
| e3 | 27 | 3.6481 | .53576 | .10311 |

|  |
| --- |
| **One-Sample Statistics** |
|  | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
| e3 | 27 | 3.6481 | .53576 | .10311 |

|  |
| --- |
| **One-Sample Test** |
|  | Test Value = 3.4 |
| t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference |
| Lower | Upper |
| e3 | 2.407 | 26 | .023 | .24815 | .0362 | .4601 |

**Reliability**

|  |
| --- |
| **Reliability Statistics** |
| Cronbach's Alpha | N of Items |
| .704 | 19 |